2024

for Community Development

QADER

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية

التقرير السنوي

كجزء من ثقافة تحدّي الصعوبات والإبقاء على الأمل، التي يحافظ الفلسطيني عليها منذ 76 عاماً، واجهت مؤسسة قادر التحدّيات الجمّة التي اتّسم بها العام 2024، وظلّت متمسّكة برؤيتها في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم في قلب الظروف الصعبة. فرغم الإغلاقات والحواجز، والأزمات الاقتصادية والسياسية، تمكنت المؤسسة من الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة للفئات الأكثر ضعفاً.

هذا التقرير يعكس الأمل والتحدي، ويستعرض الإنجازات التي تم تحقيقها، والجهود التي بُذلت لتغيير الواقع، مؤكدًا أن التحديات لم تمنعنا من السعي نحو مستقبل أكثر شمولاً وعدلاً للجميع.

قائمة المحتويات

كلمة المديرة العامة 2

ملخص تنفيذي 4

السياق العام 5

البيئة الداخلية خلال فترة التقرير 7

أداء و إنجازات البرامج 8

1. برنامج التمكين الاقتصادي 8

2. برنامج التنمية المجتمعية الشاملة 15

3. برنامج الحماية 26

4. برنامج المناصرة والمسائلة 29

تطوير القدرات لدى طاقم المؤسسة 32

إصدارات وبحوث 32

إعلام 32

التحديات 34

الشركاء والداعمون 35

العضوية في الائتلافات والتحالفات 36

كلمة المديرة العامة

"في مواجهة العدوان: صمود الأشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية وطنية ودولية"

في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، وامتداد الانتهاكات الممنهجة في الضفة الغربية، وفي لحظة تاريخية تتكثف فيها الجرائم بحق الفلسطينيين، تود مؤسسة قادر أن تضع بين أيديكم هذا البيان التحليلي الذي يعكس الواقع الميداني، ويدعو إلى تحرك عاجل وفعّال على المستويات المحلية والدولية.

لقد أدى هذا العدوان إلى **كارثة إنسانية مركّبة**، لم تستثنِ أحدًا. **وكان الأشخاص ذوو الإعاقة** من أكثر الفئات تضررًا، سواء من خلال الاستهداف المباشر أو عبر انهيار النظام الصحي والخدماتي. لقد تضاعفت أعداد المصابين بإعاقات بشكل غير مسبوق، في ظل غياب أبسط مقومات الحماية والدعم.

تعمل مؤسستنا، رغم كل التحديات، على تقديم ما أمكن من الخدمات والدعم للأشخاص ذوي الاعاقة وأسرهم، لكنها تفعل ذلك في سياق يزداد اختناقًا يومًا بعد يوم :**نقص التمويل، و انقطاع الإمدادات، وغياب الاستقرار السياسي، وغياب أفق العدالة.**

يُفاقم هذا الواقع ما يتعرض له الفلسطينيون في الضفة الغربية من **تغوّل استيطاني، واعتداءات يومية، وتقطيع أوصال البلاد، وتغاضٍ رسمي عن استحقاقات السلطة تجاه شعبها** .وهنا، لا بد من التوقف عند **الحصار المالي المفروض على السلطة الفلسطينية**، بما يشمل احتجاز أموال المقاصة من قبل إسرائيل، ومنع تحويلها، مما تسبب في **انهيار رو اتب الموظفين العموميين، وتراجع التمويل الحكومي للمؤسسات الاجتماعية، وانهيار الخدمات الأساسية.**

هذا الحصار لا يستهدف السلطة الفلسطينية فقط، بل **يعاقب المجتمع بأكمله**، وخصوصًا الفئات الأكثر تهميشًا، وعلى رأسها الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يجدون أنفسهم خارج أولويات الجهات الرسمية، في وقت باتت فيه المؤسسات الأهلية الملاذ الوحيد لهم، لكنها بدورها باتت تُصارع للبقاء.

في ظل هذا الواقع، نؤكد على ما يلي:

أولًا: الحقوق الفلسطينية حقوق سياسية ووجودية

إن مطالبنا ليست مطالب خدماتية أو إنسانية فقط. نحن نطالب بـ **العدالة الدولية، والحماية، والتنمية، والتحرر، والمقاومة** .لا يمكن التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة كملف إنساني منفصل، بل كجزء لا يتجزأ من قضية شعبٍ يقاوم الاحتلال الاستعماري، ويطالب بحقه في الحياة الكريمة.

ثانيًا: ضرورة تطوير آليات الصمود المجتمعي

- تشكيل جبهة مدنية موحدة قادرة على التنسيق والمناصرة على المستوى الوطني والدولي.
- توثيق الانتهاكات وتقديمها للمؤسسات الدولية والمحاكم.
- بناء تحالفات مع حركات تضامن عالمية قائمة على الحقوق والعدالة.
- اعتماد خطة طوارئ متكاملة قائمة على إشراك الفئات المتأثرة مباشرة في وضع السياسات.
- تعزيز الحوكمة والشفافية داخل المؤسسات الأهلية لضمان الثقة المجتمعية والدولية.

ثالثًا: مناشدة إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية والقانونية

نطالب:

- **الأمم المتحدة** بإرسال لجان تقصّي حقائق فورية إلى قطاع غزة والضفة الغربية.
- **المحكمة الجنائية الدولية** بالإسراع في التحقيقات بشأن جرائم الحرب والانتهاكات ضد الأشخاص المدنيين، بما فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.
- **المجتمع الدولي والجهات المانحة** بوقف سياسة الكيل بمكيالين، والتحرّك لفرض عقوبات على الاحتلال بدلًا من تمويل مؤقت لإغاثة ضحاياه.

إنّ استمرار الصمت الدولي هو **شراكة في الجريمة**. ونحن نؤمن أن واجبنا كمجتمع مدني لا يقتصر على تقديم الخدمات، بل يمتد إلى المطالبة بالعدالة وتعرية الظلم، وتوسيع دوائر الفعل السياسي والحقوقي من أجل فلسطين حرّة، عادلة، وآمنة لكل من يعيش فيها.

نحن باقون، ثابتون، نقاوم بالعناية، بالكلمة، بالفعل، وبالإصرار على الحياة.

ملخـص تنفيـذي

على الرغم من استمرار العمل ضمن سياق يفرض قدرًا كبيرًا من التحديات، والتي تزايدت على نحو كبير في أعقاب العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي شنّته حكومة الاحتلال في السابع من أكتوبر 2023، إلّا أن المؤسسة تمكّنت، خلال فترة التقرير، من مواصلة عملها بعد أن عملت على بلورة خطة طوارئ لضمان الاستجابة وتنفيذ التدخلات مع الحفاظ على سلامة موظفيها وفئاتها المستهدفة. وسيتناول قسم "وصف البيئة الداخلية والخارجية"، الذي يرد لاحقًا في هذا التقرير قدرًا أكبر من التفاصيل حول الاستجابة الإنسانية التي نفذتها المؤسسة في العام 2024.

في مجال التمكين الاقتصادي، سعت المؤسسة لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني، عبر تقديم برامج متكاملة تشمل الاستعداد الوظيفي، التدريب المهني والتقني، دعم التشغيل الذاتي، وتسهيل الوصول إلى التمويل. شارك في مختلف مسارات البرنامج 67 شخصًا. كما تمكّن 52 مشاركًا من خوض تجربة في سوق العمل، سواء عبر التوظيف المباشر أو التدريب العملي. كما حصلت 8 مشروعات ريادية على تمويل، واستمرت كلها بنجاح. إضافةً إلى ذلك، نظمت المؤسسة 35 جلسة توعوية حول التوظيف العادل للأشخاص ذوي الإعاقة، حضرها 1,135 شخصًا، منهم 426 من ذوي الإعاقة.

فيما يخص التنمية المجتمعية الشاملة، ركز هذا البرنامج على تعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية من خلال بناء قدرات المؤسسات، الشباب، والجهات الفاعلة. تركز عمل المؤسسة في هذا البرامج في 15 تجمع سكاني ما بين مدينة وبلدة في محافظات الخليل وبيت لحم وسلفيت لتعزيز شمولية السياسات والخدمات البلدية. كما ضمت فرق المساءلة الشبابية 134 شابًا وشابة، 48 منهم من ذوي الإعاقة، وتم إشراكهم في برنامج تدريبي مكثف حول الحقوق والتفعيل المجتمعي، ودعمت المؤسسة الفرق الشبابية في تنفيذ 5 مبادرات مجتمعية في 5 مناطق استهدفت 936 شخصًا، منهم 45% إناث و16% من ذوي الإعاقة. شملت المبادرات المجتمعية حملات توعية، تجهيز مرافق عامة لتكون موائمة، إنشاء قاعدة بيانات للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية في المجتمعات المستهدفة.

أما في مجال الحماية، فقد واصلت المؤسسة تقديم خدمات الحماية للنساء والفتيات مع وبدون إعاقة، وتعزيز قدرات المؤسسات القاعدية في مجال الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والإعاقة. نظمت المؤسسة أنشطة توعوية بالشراكة مع 35 مؤسسة قاعدية، استهدفت 617 امرأة وفتاة. كما تم تقديم إرشاد نفسي ل 86 امرأة، 12 منهن من ذوات الإعاقة، إضافة إلى دعم نفسي لـ 18 امرأة من أمهات لأشخاص ذوي إعاقة. استمر خط "قادر" المجاني في تقديم الاستشارات والخدمات للفئات المستهدفة، كما تم تعزيز قدرات المؤسسات لضمان إدماج النساء ذوات الإعاقة في خدمات الحماية.

في مجال المساءلة والمناصرة، فقد حقق برنامج المناصرة والمساءلة العديد من الإنجازات البارزة في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين المحلي والدولي. تم إعداد دراسة تحليلية حول "شمول الإعاقة في قطاع الحكم المحلي"، التي تشكل أساسًا لإعداد ورقة سياساتية شاملة ستُعمل عليها في العام 2025. كما تم إعداد تقرير مفصل حول تأثير العدوان الإسرائيلي على غزة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي استند إلى توثيق الانتهاكات وتقديمه للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ولعدد من الهيئات الدولية. على الصعيد الدولي، فقد قدمت المؤسسة تقريرًا للجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة حول أوضاع الأطفال الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ورش تدريبية متخصصة حول شمول الإعاقة في سياسات الحكم المحلي، وتدريب الطواقم المهنية في وزارة الصحة على تشخيص الإعاقة الذهنية لدى الأطفال.

على صعيد الشراكات والتشبيك، انضمت المؤسسة إلى قطاعات تنسيق المساعدات الإنسانية التابعة لأوتشا، بما في ذلك قطاع "العنف القائم على النوع الاجتماعي"، "التعليم"، و"الحماية". تم توقيع اتفاقيات شراكة مع 59 مشغلًا لاستقبال متدربين من ذوي الإعاقة، كما أن المؤسسة بصدد إنشاء كيان قانوني في المملكة المتحدة بهدف حشد الموارد المالية لدعم أنشطتها.

فيما يتعلق بتطوير القدرات المؤسسية، عقدت المؤسسة جلسات لدعم الصحة النفسية لموظفيها، بالإضافة إلى توفير جلسات فردية للراغبين. تم تدريب 14 موظفًا على توثيق الانتهاكات الحقوقية وفقًا للمعايير الدولية. كما تم استكمال تطوير سياسة الصون ودمجها في جميع العقود والنماذج التعاقدية. وأعدت المؤسسة وثائق برامجية تفصيلية لكل برنامج، لتكون بمثابة خارطة طريق وفقًا للخطة الاستراتيجية. أخيرًا، تم تطوير نظام تقييم الموظفين ووصفهم الوظيفي، مما يعكس التزام المؤسسة بتعزيز قدراتها المؤسسية لضمان استدامة وتوسع برامجها.

السيـــاق العـــام

أربعمئة وواحد وسبعون يومًا من الإبادة الجماعية للإنسان والزرع والحجر عاشها قطاع غزة ولسان حال الغزيين يقول: "لدينا ما يكفي من الأقمشة البيضاء لاستخدامها كأكفان، لكن ليس لدينا قطعة قماش بيضاء واحدة لرفع راية الاستسلام".

وهكذا، نهضت غزة كالعنقاء من وسط الرماد، دون أن يحقق صناع الإبادة أهدافهم المعلنة من الحرب والمستترة منها، على الرغم من "صمت القبور" العالمي الذي لم يتحرك أمام المذبحة التي بثتها وسائل الإعلام بثاً حيًا ومباشرًا وما صاحب هذه المذبحة من تدهور في الواقع الإنساني، الذي كانت آثاره مضاعفة على الأشخاص ذوي الإعاقة.

هكذا صمدت غزة التي حاصرتها قوى عالمية، وزودت الاحتلال بجسر جوي من الأسلحة والذخائر، وفتحت أمامه مخازن السلاح، وتصدى أعداء الإنسانية لأي محاولات سياسية من شأنها إدانته، بل وتم تهديد من حاول ذلك، ولا سيما أفراد المحكمة الجنائية الدولية ممن أصدروا مذكرات اعتقال بحق مهندسي الإبادة.

بحسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، فقد ارتفع عدد الشهداء من 22,349 شهيدًا في نهاية العام 2023 إلى 45,581 نهاية العام 2024، أي بنسبة 104%، في حين تجاوز عدد الجرحى 108,400، ناهيك عن ما يقرب من ارتفاع بنسبة 60% في أعداد المفقودين[1]، حيث بلغ عددهم 7,000 حتى نهاية العام 2023 مقابل 11,200 نهاية العام 2024. تُشير إحصائيات وزارة الصحة بأنَّ **نسبة الأطفال فقط من إجمالي عدد الشهداء قد بلغت (33%)** فيما بلغت نسبة النساء (18.4%) وكبار السن (8.6%) وأعداد الضحايا الفلسطينيين في تصاعد يومي مع استمرار الجرائم الدولية **والإبادة الجماعية** منذ أكثر من عام كامل، **وبخاصة في شمال قطاع غزة**. وقد أشارت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، **فرانشيسكا ألبانيز**، في أكثر من تصريح علني، بأنه **"من خلال قراءتي لبعض تقارير خبراء الصحة بدأت أُفكر برُعب بأنه إذا لم يتم إيقاف الهجوم الإسرائيلي فقد ينتهي الأمر إلى إبادة جميع السكان تقريبًا في غزة خلال العامين المقبلين"** مما يُدلل مُجددًا أننا أمام جرائم دولية غير مسبوقة في العصر الحديث.

ويدفع الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يُعانون أساسًا من التهميش والحِرمان بسبب أشكال التمييز على أساس الإعاقة وغياب الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول ومقومات الشمول، **أثمانًا مُضاعفة**، من جراء العدوان على قطاع غزة،

[1] المفقودون هم من دفنوا في مقابر مجهولة، أو تم إخفاءهم قسراً من قبل قوات الاحتلال، أو من ظلوا تحت الأنقاض لتعثر الوصول إليهم.

بالاستهداف المباشر بالقتل وغياب احتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة من أدوات مساعدة دُمرت ومراكز صحية لم تعد قائمة وأدوية وعلاجات ومُكمّلات غذائية **لم تدخل أساسًا** مع المساعدات الشحيحة. ولعلَّ التصريحات الأقرب إلى مؤشرات الضحايا بالاستناد إلى مفهوم الإعاقة الواردة في اتفاقية (CRPD) هو الذي جاء في البيان الصادر عن خبراء الأمم المتحدة بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2024 بعنوان **"مأساة داخل مأساة"** للدلالة على الأوضاع والظروف المروعة التي يعيشها الفلسطينيين من الأشخاص ذوي الإعاقة، **أطفالًا ونساءً وكبار سن ورجالًا**، داخل قطاع غزة المحاصر بعد عام كامل على العدوان والجرائم الدولية المستمرة، وبخاصة صور الإبادة الجماعية المرتكبة في قطاع غزة، حيث ورد في **بيان خبراء الأمم المتحدة** "إن العديد من الفلسطينيين المصابين في غزة والذين **يبلغ عددهم نحو 100 ألف شخص سوف يصابون بإعاقات طويلة الأمد** تتطلب إعادة التأهيل والأجهزة المساعدة والدعم النفسي والاجتماعي وغيرها من الخدمات التي تفتقر إليها بشدة". وأضاف بيان خبراء الأمم المتحدة: "إن التأثير يمتد إلى ما هو أبعد من الإصابات الجسدية، ليشمل صدمات عاطفية ونفسية خطيرة وتأثيرات أوسع على النسيج الاجتماعي واحتياجات الأسر والمجتمعات، وخاصة النساء اللواتي يتحملن العبء الأكبر من الرعاية"[2].

أما في الضفة الغربية، ووفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية، فقد استشهد أكثر من 716 فلسطينيًا في الضفة الغربية، بينهم 160 طفلًا و10 نساء حتى 20 سبتمبر 2024. وترافق ذلك مع ارتفاع أعداد الجرحى الذين تجاوز عددهم 5,750 شخصًا في ذات الفترة. كما استمر الاحتلال الإسرائيلي في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، مما أدى إلى زيادة التوترات والاحتكاكات مع الفلسطينيين. من ناحية أخرى، ارتفع عدد المعتقلين إلى أكثر من 11,400 حالة حتى 22 أكتوبر 2024[3].

من جهة أخرى، شهد الوضع الاقتصادي في فلسطين تدهورًا حادًا في عام 2024 نتيجة للقيود المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الحصار على قطاع غزة وتدمير البنية التحتية في الضفة الغربية. وفقًا لتقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 30.7% بنهاية العام 2024[4]، بينما سجلت غزة أعلى معدلات البطالة في العالم بنسبة تصل إلى أكثر من 80%[5]. وتواصل الأسر الفلسطينية مواجهة تحديات كبيرة في تلبية احتياجاتها الأساسية، حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى 29.2% في الضفة الغربية أما في قطاع غزة، فقد كانت معدلات الفقر قبل العدوان تتجاوز 63%، حيث يبلغ خط الفقر في فلسطين حوالي 2,717 شيقلًا إسرائيليًا، فيما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) حوالي 2,170شيقلًا إسرائيليًا، وبعد العدوان المستمر على قطاع غزة يمكن القول إننا تجاوزنا مفهوم الفقر، وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، وفقًا لإحصاءات جهاز الإحصاء الفلسطيني.[6] ويعكس هذا الوضع تراجعًا في القدرة الشرائية للأسر وتزايد الأعباء الاقتصادية على الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

---

[2] *A tragedy within a tragedy: UN experts alarmed by harrowing conditions for Palestinians with disabilities trapped in Gaza.* (2024). OHCHR. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/10/tragedy-within-tragedy-un-experts-alarmed-harrowing-conditions-palestinians

[3] هيئات الأسرى تكشف حصيلة الاعتقالات بالضفة والقدس منذ 7 أكتوبر، 2024/10/22، المركز الفلسطيني للإعلام / https://palinfo.com/news/2024/10/22/921264

[4] مؤشرات القوى العاملة في الضفة الغربية دور ة (تموز- أيلول، 2024) – التقرير الصحفي مسح القوى العاملة، 2024/12/09، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFQ32024A.pdf

[5] د. عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025، 2024/12/31، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. https://shorturl.at/o5ejo

[6] د. عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025، 2024/12/31، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. https://shorturl.at/o5ejo

وقد شهد الوضع الأمني والسياسي في الضفة الغربية مزيدًا من التدهور في أعقاب التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة، والذي دخل حيز التنفيذ صباح التاسع عشر من كانون ثان/ يناير من العام الحالي. وقد استهل الاحتلال تصعيد إجراءاته بتشديد الخناق على حرية الحركة وتقطيع أوصال الضفة الغربية من خلال نشر عدد إضافي من الحواجز والبوابات الحديدية، والتي بلغ عددها حتى تاريخ كتابة هذا التقرير 898 حاجزًا عسكريًا وبوابة. كما شنّ الاحتلال حملة عسكرية، أطلق عليها اسم "السور الحديدي" ضد مخيم جنين، بدأت بتاريخ 21 كانون ثانٍ/ يناير الجاري، وأسفرت خلال 24 ساعة عن تسعة شهداء وعشرات الجرحى. وتشير التقديرات إلى مزيد من التدهور في الوضع الأمني والسياسي في الضفة الغربية خلال الفترة المقبلة.

إزاء ذلك، استمر العمل الأهلي في تقديم الدعم في عام 2024 رغم الظروف المعقدة، التي شملت تحديات في الوصول إلى المناطق المتضررة بسبب الحواجز العسكرية والانتهاكات المستمرة من قبل قوات الاحتلال. ومع ذلك، واصلت مؤسسة قادر العمل على تعزيز التكامل بين البرامج الإنسانية والتنموية الشمولية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والنساء. كما سعت المؤسسة إلى تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين لضمان استمرارية الدعم لمجتمعات غزة والضفة الغربية.

البيئة الداخلية خلال فترة التقرير

خلال العام 2024، ركزت المؤسسة على مواصلة تطوير بيئتها الداخلية، بما يشمل كادرها البشري، وأنظمتها، وقد كان ذلك على عدد من المستويات؛ فعلى مستوى طاقمها، عملت المؤسسة إلى إشراك طاقمها في أنشطة التخفيف من الضغوط النفسية الناشئة عن ضغط العمل، وضغط الوضع السياسي على حد سواء. وعليه، شارك طاقم المؤسسة في جلسات جمعية تم تيسيرها من قبل مختصين في مجال الإرشاد النفسي، في حين أتيحت الفرصة للحصول على الجلسات الفردية – الوجاهية وعن بعد، على حدّ سواء- لأفراد الطاقم الراغبين بالحصول على جلسات فردية.

أما على صعيد تطوير المهارات والمعارف، للإسهام في تحسين نوعية تدخلات المؤسسة، ولا سيما في مجال رصد انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد شارك 14 موظفًا في تدريب، نفذه مختص في القانون الدولي، حول توثيق الانتهاكات وفقًا للمعايير الدولية. وقد تم خلال فترة التقرير استكمال يومين تدريبيين أواخر ديسمبر 2024، على أن يتم استكمال الأيام التدريبية المتبقية (3 أيام) خلال شهر يناير للعام 2025.

وفي أعقاب استكمال تطوير سياساتها، ولا سيما سياسة الصون، والتي جرى استكمال العمل عليها خلال العام 2023، عملت المؤسسة خلال فترة التقرير على مواءمة كافة النماذج التعاقدية، سواء فيما يخص التوظيف أو التوريد، بحيث تم تضمين بند إضافي يشمل الالتزام بسياسة الصون، والإلزام بالإبلاغ عن مخاطر الصون، مع تحديد واضح لقنوات الإبلاغ. وعلاوة على ذلك، عملت المؤسسة على تنظيم جلسة تعريفية لموظفي المؤسسة بسياسة الصون، على أن يتم عقد جلسات مماثلة للشركاء، كما عملت المؤسسة على إعداد مادة تعريفية مختصرة يتم استخدامها في الأنشطة الميدانية لتعريف المشاركين وأفراد المجتمعات المستهدفة بالسياسة وقنوات الإبلاغ.

على مستوى البرامج، عملت المؤسسة خلال فترة التقرير على إعداد وثائق برامجية تفصيلية لكل برنامج لتخدم بمثابة خارطة طريق لكل برنامج ارتباطًا بالخطة الاستراتيجية للمؤسسة. كما سيكون لهذه الوثائق أثرًا كبيرًا على سلاسة العمل ولا سيما في الحالات التي يتم فيها توظيف موظفين جدد ضمن أي من البرامج. ما عملت المؤسسة خلال فترة التقرير على تطوير الوصوف الوظيفية ونظام تقييم الأداء للموظفين.

وأخيرًا، وسّعت المؤسسة شراكاتها وعضويتها إلى حد كبير، وكان أبرزها انضمامها لمجموعات العمل الإنساني التي تقودها أوتشا، حيث انضمت مؤسسة قادر إلى قطاع "العنف القائم على النوع الاجتماعي" وقطاع "التعليم" وقطاع "الحماية". وقد أتاح هذا للمؤسسة تعزيز التنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين، لا سيما من حيث الاستجابة الطارئة للاحتياجات الإنسانية المتنامية في الضفة وغزة، بما يكفل شمول الإعاقة، وزيادة فرص التمويل على حدّ سواء.

أداء و إنجـازات البرامـج

علاوة على تنفيذ تدخلاتها المخططة ضمن البرامج الأساسية، فقد عملت المؤسسة كذلك على تنفيذ تدخلات استجابة انسانية التي استدعاها السياق الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي في الضفة وغزة، نتيجة لتعاظم الاحتياجات الإنسانية، مخاطر الحماية، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

يورد الجزء اللاحق من التقرير تفاصيل تتعلق بالإنجازات في مجال التمكين الاقتصادي، وخدمات الحماية، وتعزيز الشمول المجتمعي، بالإضافة إلى التدخلات **التي تندرج ضمن مجال المساءلة والمناصرة على المستوى المحلي والدولي بما يشمل الإنتاج المعرفي وتسليط الضوء على الو اقع الحقوقي والإنساني للأشخاص ذوي الإعاقة.**

1. برنامج التمكين الاقتصادي

تهدف مؤسسة قادر من خلال برنامج التمكين الاقتصادي إلى تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، بما يحقق استقلالهم الذاتي ويكفل دورهم الفاعل في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك ضمن بيئة تحترم التنوع والاختلاف، انسجامًا مع القوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. يستهدف البرنامج الأشخاص ذوي الإعاقة من كلا الجنسين، من مختلف أنواع الإعاقات/الصعوبات، كما يمتد أثره بشكل غير مباشر ليشمل أسرهم والمجتمع المحيط بهم، مما يساهم في خلق بيئة داعمة لشمولهم في سوق العمل.

تعتمد المؤسسة نهجًا شموليًا متعدد المسارات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة مهنيًا، يشمل الاستعداد الوظيفي، والتدريب العملي، والتدريب المهني والتقني، إضافةً إلى دعم التشغيل الذاتي وتسهيل الوصول الى مصادر التمويل. وفي هذا الإطار، تقدم المؤسسة حزمات تدريبية متخصصة تهدف الى تحسين مهارات التوظيف لدى الأشخاص ذوي الاعاقة . كما يسهم البرنامج في رفع وعي المُشغِّلين في القطاع الخاص والأهلي، بهدف تحسين مواءمة بيئات العمل وجعلها أكثر شمولًا واستيعابًا للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعزز تكافؤ الفرص في سوق العمل ويحقق التنمية المستدامة. ولتحقيق أهداف البرنامج، حرصت المؤسسة على تعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية بهدف تسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع هذه الأطراف.

وتقوم المؤسسة بتنظيم كافة تدخلاتها وخدماتها في إطار برنامج التمكين الاقتصادي من خلال مركز الريادة وتطوير المهارات (Q-HUB)[7] الذي تم إنشاؤه عام 2021، وهو الأول من نوعه في فلسطين كونه مخصص للأشخاص ذوي الإعاقة ويوفر كافة المواءمات والتدابير التيسيرية اللازمة لتمكينهم من المشاركة الفعّالة.

[7] للتعرف على مركز الريادة وتطوير المهارات (Q-HUB) والخدمات والفرص التي يقدمها، يرجى الضغط على الرابط التالي: https://www.qader.org/ar/our-work/1837.html

وخلال فترة التقرير، تقدم للمشاركة في البرنامج 596 مشاركًا/ة، في حين التحق بالبرنامج على اختلاف مساراته 67 شخصًا (29 ذكور ، 38 إناث) من محافظتي الخليل وبيت لحم حيث انخرط 52 شخصًا في مسار الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي، و2 شخصًا في مسار التدريب المهني والتقني، و13 مشاركًا/ة في مسار ريادة الأعمال، حيث حصل 8 منهم على منح مالية لإنشاء مشاريعهم الصغيرة.

لقاء توعوي في بلدية ترقوميا

وفي إطار التزامها بالإسهام في التأثير على الممارسات والتوجهات المجتمعية لخلق واقع معزز لشمول الإعاقة في سوق العمل ، كثّفت مؤسسة قادر خلال العام 2024 تدخلاتها في مجال رفع مستوى الوعي المجتمعي حول الحق في العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة. ويأتي هذا الجهد ضمن استراتيجيتها للمناصرة والمساءلة المجتمعية، بهدف تعزيز بيئة عمل دامجة وعادلة تسهم في تمكين الأشخاص ذوي الاعاقة وتعزيز استقلاليتهم الاقتصادية.

لقاء توعوي في جمعية الرحمة الخيرية – بيت أولا

وفي هذا السياق، نظّمت المؤسسة 35 جلسة توعوية تركزت في محافظتي بيت لحم والخليل، حيث تم تسليط الضوء على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى فرص العمل اللائق. وقد شارك في هذه الجلسات 1,135 فردًا من المجتمع المحلي، من بينهم 426 شخصًا من ذوي الإعاقة،مما يعكس اهتمامًا وإقبالًا مجتمعيًا للإسهام في إحداث تغيير نحو تعزيز الوعي المجتمعي وتحفيز التغيير الإيجابي نحو بيئة عمل أكثر شمولًا.

1.1. مسار الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي

إحدى المشاركات خلال تدريبها العملي في روضة وحضانة حقل الرعاة - بيت لحم

شارك في مسار الاستعداد الوظيفي والتدريب العملي 52 شخصًا ذي إعاقة (28 إناث و 24 ذكور)، حيث تلقوا تدريبات مكثفة ومتخصصة لمدة 10 أيام حول مهارات الحياة والاستعداد الوظيفي، شملت موضوعات كالاتصال والتواصل، والقيادة، ومهارات البحث عن وظيفة، ومهارات كتابة السيرة الذاتية، والمقابلات الوظيفية، وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم في سوق العمل على نحو ما هو منصوص عليه في القوانين والتشريعات الدولية والوطنية. وساهمت التدريبات بشكل كبير في

تعزيز المهارات الأساسية للمشاركين والمشاركات، كما عزّزت من ثقتهم بأنفسهم ونظرتهم لذاتهم كأشخاص منتجين قادرين على الانخراط في بيئة العمل والتفاعل فيها.

وبعد استكمالهم للبرنامج التدريبي، حصل المشاركون الـ **52** على فرصة تدريب عملي لمدة تراوحت بين شهرين الى ثلاثة أشهر لدى مشغلين في القطاع الخاص والأهلي والحكم المحلي، حيث تلقوا خلال هذه الفترة مبلغًا شهريًا بقيمة 360 دولارًا كمصروف جيب.

وقد تم اختيار المشغلين الذين استضافوا المشاركين والمشاركات للتدرب في بيئة العمل بناءً على **112** لقاءً مع مشغلين محتملين من القطاعين العام والخاص في كل من محافظتي بيت لحم والخليل، بهدف التعريف بالبرنامج والخدمات التي يقدمها، ولفحص إمكانية شمول الأشخاص ذوي الاعاقة في فرص متاحة أو مستقبلية لدى هذه الشركات والمؤسسات. وتمكّنت المؤسسة من توقيع اتفاقيات تفاهم مع **59** منهم لاستقبال متدربين/ات من ذوي الإعاقة ليصل عدد المشغلين الذين ابدوا اهتمامهم بتدريب أو تشغيل أشخاص ذوي اعاقة **203** مشغلًا منذ العام 2021.

تقول احدى المشغلات (صاحبة حضانة من محافظة الخليل) والتي استضافت أكثر من متدرب/ة من برنامج التمكين: "رسالتي للمشغلين وأصحاب العمل هي أن يمنحوا الأشخاص ذوي الإعاقة فرصة؛ فكل شخص لديه قدرات فريدة، وإعطاؤهم فرصة لا يكلف شيئًا، لكنه يمكن أن يُحدث فرقًا كبيرًا. لدي الآن موظفون من مشاركي برنامج التمكين الاقتصادي في مؤسسة قادر، ولا يمكنني تخيل مكان عملي بدونهم. لقد كانوا عنصرًا أساسيًا في نجاح عملي".

وقد أظهرت نتائج التقييم القبلي والبعدي للمشاركين من الأشخاص ذوي الإعاقة، بأن **89%** منهم قد عبّروا عن زيادة ثقتهم بأنفسهم، واكتساب الخبرة العملية في بيئة العمل، وتحسين مهاراتهم الوظيفية بما يمكّنهم من المنافسة على فرص مستقبلية في سوق العمل الفلسطيني.

ولقياس أثر مسار الاستعداد الوظيفي على مشاركي البرنامج، فقد أجري خلال شهر يناير 2025 مسح شمل **111مشاركًا** في برنامج التمكين الاقتصادي، بهدف قياس تأثير البرنامج على فرص التوظيف واستدامة العمل. أظهرت النتائج أن **39.6%** من المشاركين تقدموا بطلبات توظيف بعد المشاركة، وتلقى **61.4%** منهم دعوات للمقابلات، بينما حصل **63.6%** من المتقدمين على وظائف. ومع ذلك، كانت **75%** من العقود مؤقتة، ولم يتمكن سوى **50%** من الموظفين من الاستمرار في وظائفهم حتى وقت المسح.

تشير هذه النتائج إلى نجاح البرنامج في تعزيز فرص التوظيف، ومع ذلك تبرز تحديات تتعلق باستدامة العمل ونوعية العقود. ولمعالجة ذلك، سيعمل البرنامج على تقديم تدريب إضافي حول مهارات التوظيف والتفاوض، وتشجيع المشغلين على توفير عقود دائمة، إلى جانب تقديم دعم مستمر للمشاركين بعد التوظيف لتعزيز استقرارهم المهني.

روان، إحدى المشاركات من ذوي الإعاقة الحركية من الخليل ضمن الدفعة السابعة من مشاركي البرنامج، حصلت على فرصة تدريب في جمعية دورا التعاونية للتصنيع الزراعي كمربية في الحضانة التابعة للجمعية، قالت: **"بعد انضمامي لبرنامج التمكين في مؤسسة قادروحصولي على فرصة تدريب عملي في الميدان، إن مجرد حصولي على فرصة تدريب في مكان العمل يشعرني أن حياتي تغيرت بشكل جذري، وأن لدي هدف لأعيش من أجله، وما زال هناك أمل."**

1.2. مسار ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة

نور صاحبة مشروع روضة نور المشعل الخاصة في حلحول - الخليل

شارك في مسار ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة 13شخصًا (8 إناث و 5 ذكور) وتلقوا تدريبات مكثفة حول الرّيادة وتطوير خطط الأعمال، بالإضافة إلى الإشراف الفردي لكل مشارك/ة. وقد تمكن المشاركون/ات في نهاية التدريب من تقديم وعرض خطط لمشاريعهم الخاصة، وتم اختيار 8 مشاركين/ات (2 ذكور و6 إناث) منها على أساس جدواها الاقتصادية، وقد تنوعت المشاريع بين خدماتية وتجارية منها: صالون تجميل واستديو تصوير وبقالة. حيث تم تقديم تمويل على شكل منحة بمبالغ تتراوح ما بين 2400 - 6000 دولار أمريكي لكل مشروع، في حين واصل فريق البرنامج العمل مع أصحاب المشاريع التي لم تتأهل للحصول على تمويل صغير لتحسين خططهم المقترحة ليتم تمويلها في وقت لاحق.

تدريب بالتعاون مع بنك فلسطين- الخليل

أما بالنسبة للمشاريع القائمة التي يديرها مستفيدون سابقون، وفي إطار حرصها على ديمومة الأثر، ولا سيما في ضوء الانعكاسات الاقتصادية لتدهور الوضع الأمني والسياسي في الضفة الغربية، فقد عملت مؤسسة قادر على دعم وتطوير 24 مشروعًا من تلك المشاريع، 6 منها يديرها ذكور من ذوي الإعاقة، و 18 تديرها إناث من ذوات الإعاقة. وتمثل الدعم المقدم بمجموعة من التدخلات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز نماء تلك المشاريع واستدامتها، حيث حصل أصحاب تلك المشاريع على حزمة من تدخلات الدعم الفني التي شملت المتابعة والارشاد المستمرين على المستوى الانتاجي والتسويقي والمالي والتقني، واقتراح الحلول والأفكار المناسبة حسب التحديات التي يواجهها كل مشروع، وتدريبات متخصصة لأصحاب المشاريع التي تهدف الى رفع قدراتهم في مجالات من قبيل الادارة المالية ومسك الدفاتر والإجراءات البنكية والتسويق الالكتروني والتسجيل والترخيص القانوني. كما ضمت الموضوعات التدريبية الإجراءات المتخذة في حالة الإغلاقات والحروب، لفهم التحديات التي تواجهها المشاريع أوقات الطوارئ، واستكشاف استراتيجيات التعامل معها.

يقول معاذ، أحد المشاركين من ذوي الإعاقة الحركية من الخليل: "قدّم لي برنامج التمكين الاقتصادي في قادر الخبرة العملية التي كنت بحاجة إليها، وأصبحت واثقًا جدًا في مهنتي (صيانة تكنولوجيا المعلومات)، وامتلكت الشجاعة لبدء مشروعي الصغير".

1.3. مسار التدريب المهني والتقني

يستهدف هذا المسار الأشخاص ذوي الاعاقة ممن لا يمتلكون المؤهلات المهنية اللازمة لدخول سوق العمل، حيث يتم إشراكهم في تدريب مهني متخصص يعزّز من مهاراتهم وفرصهم لدخول سوق العمل. وفي العام 2024 من خلال الدّعم المقدّم من المؤسسة، التحقت مشاركتان من ذوات الإعاقة الحركية والسمعية من محافظة الخليل في دورات في مجال المحاسبة والعناية بالبشرة، تتراوح مدّتها ما بين 3-6 شهور مقدمة من قبل مركز مهني وتقني في المحافظة، حيث حصلت المشاركتان على شهادات مهنية مصدّقة من وزارة العمل الفلسطينية.

1.4. المشاريع المجتمعية Social Business

خلال عام 2024 تم تقديم خدمات تدريبية في مشروع الريم المجتمعي لمجموعة من المشاركين من ذوي الاعاقة الذهنية من عمر 3 سنوات وحتى 16 عاماً وعددهم 35 مشاركًا من المركز المجتمعي على زراعة الاشتال وأهمها الفاصولياء، وذلك بهدف لتأهيلهم ضمن أهداف علاجية وتعليمية تتيح لهم فرص تعليمية وتطوير لقدراتهم لتعزيز ادماجهم في الحياة الاجتماعية. كما تم في نهاية عام 2024، تنظيم نشاطين ترفيهيين لمشاركي المركز، إذ جاء تنظيم هذه الأنشطة بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية، والعاطفية، والبدنية للأطفال، إلى جانب تعزيز اندماجهم، وثقتهم بأنفسهم، ورفاهيتهم العامة.

نشاط ترفيهي - مركز بلدية اريحا المجتمعي

نهج مبتكرة في التمكين الاقتصادي

أ. التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الاعاقة الذهنية

لحرص مؤسسة قادر على عدم ترك أحد خلف الركب، قدم برنامج التمكين الاقتصادي خلال العام 2024 مسارا جديدا لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية الطفيفة إلى المتوسطة من خلال المساهمة في تعزيز اندماجهم المجتمعي وبالأخص في سوق العمل الفلسطيني.

تقييم مهني وتقني للمشاركة نوران في مركز الواحة للأشخاص ذوي الاعاقة الذهنية في بيت ساحور

يعتمد اختيار المشاركين في البرنامج على نهج تشاركي وفق معايير محددة للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. يخضع المشاركون الى تقييم وظيفي ومهني شامل بمشاركة أسرهم، بهدف تحديد قدراتهم البدنية، الذهنية، والفكرية، واختيار المسار المهني الأنسب لهم. يرافق جميع مراحل البرنامج عمليات تقييم مستمرة لضمان سلامة المشاركين من خلال تطبيق إجراءات الحماية وتقييم المخاطر. كما يتم تقييم بيئات العمل لضمان إمكانية الوصول وتوفير التعديلات اللازمة التي تضمن مشاركة فعالة وآمنة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية.

والجدير بالذكر أنه خلال 2024 تمكن فريق البرنامج من توظيف شاب وشابة من ذوي الاعاقة الذهنية في سوق العمل، إحداهما كنادل في مطعم، والشابة في مصنع نسيج.

ب. منصة قادر للتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الاعاقة

في إطار تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة مشاركتهم الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني نتيجة تصاعد الممارسات الإسرائيلية الممنهجة التي تستهدف حقوقهم الأساسية، قدم البرنامج خلال هذا العام نموذجًا مبتكرًا يهدف الى زيادة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات والفرص ذات العلاقة بالتمكين الاقتصادي. جاء هذا من خلال إطلاق مؤسسة قادر "منصة قادر للتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة" والتي تعدّ أداة مبتكرة وموائمة تتيح الوصول إليها واستخدامها بسهولة، بهدف تعزيز فرص التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالي العمل والتدريب.كما تتيح المنصة الوصول إلى معلومات شاملة حول كافة المؤسسات في القطاعين العام والخاص، والجهات العاملة في مجالات التشغيل والإقراض والتمكين الاقتصادي، بما في ذلك حاضنات ومسرعات الأعمال والجمعيات والمؤسسات الأهلية في الضفة الغربية. هذا وتوفر المنصة أيضًا إمكانية تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في المشاركة في سوق العمل الفلسطيني، بالإضافة إلى تمكين الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الانضمام وتحديث بياناتها باستمرار والإعلان عن الفرص المتاحة.

رابط منصة قادر للتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة

حلمي من ذوي الإعاقة الذهنية (متلازمة داون) في وظيفته كنادل في احدى المطاعم في محافظة بيت لحم

حسن من ذوي الاعاقة الذهنية خلال تدريبه على مهارات الزراعة في مشتل جمعية الملاذ الخيرية – بيت ساحور

قصص نجاح

عرين حصلت على منحة من برنامج التمكين الاقتصادي لانشاء مشروعها الصغير (مكتبة) في الخليل

عرين هي فتاة من دورا في محافظة الخليل، تعيش في أسرة متوسطة الدخل، مؤلفة من 8 أشخاص. تعيش عرين مع إعاقة حركية منذ الولادة. مع أن عرين أنهت دراستها في العلوم المالية والمصرفية إلا أنها أضحت بعمر الـ 26 وما زالت أبواب سوق العمل موصدة في وجهها. عبثًا حاولت عرين الحصول على فرصة عمل، لكنها لم تحصل إلا على مزيد من خيبات الأمل، ولا سيما أنها اضطرت للاعتماد على أسرتها لإعالتها. ولم تجد سوى العزلة ملاذًا لمشاعرها السلبية، والتخلي عن حلمها بأن تكون سيدة أعمال. سلّمت أخيرًا أن حلمها هذا هو أمرً بعيدالمنال بل أنه ضربٌ من الخيال. واصلت عرين عزلتها ومعها تراكمت مشاعرها السلبية يومًا بعد يوم. إلى أن جاء ذلك اليوم الذي صادفت فيه إعلانًا لمؤسسة قادر حول فتح باب الاشتراك في برنامج التمكين الاقتصادي. بقلبها الخافق، والعبرات المتجمعة في مقلتيها، سارعت عرين للتسجيل، غير مصدقة ما رأت. أصابها مزيد من الاضطراب حين علمت أن شروط الالتحاق كانت منطبقة عليها. وبالفعل، كانت عرين من بين المتقدمين المنضمين لمسار ريادة الأعمال في البرنامج، حيث حصلت على تدريبات في المهارات الحياتية تلتها تدريبات مكثفة في مجال ريادة الأعمال استمرت لنحو ثلاث شهور.

تمكنت عرين في نهاية التدريب من تطوير خطة لمشروعها؛ لقد جاءت عرين بفكرة مجدية لمشروع مكتبة مع خدمات قرطاسية وتغليف هدايا، والطباعة على الأكواب والملابس، ولا سيما أن منطقتها كانت تفتقر لهذه الخدمة. وبالفعل، قررت الاستفادة من المتجر العائلي لتجسيد فكرة مشروعها. وقد كانت خطة المشروع التي قدمتها من بين الخطط الفائزة التي حازت على تمويل صغير للبدء بالمشروع.

تقول عرين: **"لطالما حلمت بأن أصبح سيدة أعمال وأمتلك مشروعي الخاص، لكنني لم أكن أعرف من أين أبدأ أوكيف أخطو خطوتي الأولى. إن انضمامي لبرنامج التتمكين الاقتصادي لم يساعدني فقط على تعزيز ثقتي بنفسي بل وضعني على المسار نحو تحقيق حلمي. أدرك بأن مشواري لايزال طويلًا لكن مشاركتي في البرنامج قد أعادت لي الأمل، وهذا يكفيني لمواصلة الطريق."**

أما المدربة التي أشرفت على تدريب عرين فتقول: **"لقد كانت عرين إحدى المشاركات المميزات من حيث الإصرار والالتزام والسعي الجادّ، كما أن فكرة مشروعها كانت مجدية وتمتلك عناصر النجاح".**

للمزيد من قصص النجاح أنقر على الروابط التالية:

مسار الاستعداد الوظيفي ***مسار ريادة الأعمال***

2. برنامج التنمية المجتمعية الشاملة

يعتبر برنامج التنمية المجتمعية الشاملة المحرك الرئيسي لتدخلات المؤسسة الهادفة إلى تعزيز القدرات والسلوك والممارسات المجتمعية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وشمولهم في مجتمعاتهم، ويعمل البرنامج على تعزيز دور ومسؤولية المؤسسات والجهات ذات العلاقة على المستوى القاعدي تجاه شمول الاشخاص ذوي الإعاقة.

من توقيع مذكرات التفاهم مع وزارة الحكم المحلي والبلديات الشريكة

ولتحقيق أفضل النتائج وتوطيد العلاقات مع الشركاء، سعت مؤسسة قادر لتطوير واستمرار الشراكات والتعاون مع الشريك الرئيسي ضمن هذا البرنامج بعقد لقاءات ومشاورات وتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الحكم المحلي وكل من البلديات الخمس عشر الشريكة، لتوحيد الجهود ولتضمين وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن برامج وخدمات البلديات، والمؤسسات والمرافق العامة تحت مظلة البلديات باعتبارها من تمسك عجلة القيادة لتطوير البلدات من خلال إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية والاقتصادية بمشاركة المجتمعات المحلية.

يركز البرنامج على الاستثمار بفئة الشباب كمحرك أساسي في التغيير المجتمعي الهادف إلى تعزيز السلوك والممارسات المجتمعية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومساءلة الجهات المعنية في إطار التزاماتهم تجاه حقوق وأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الشباب محرك أساسي في التغيير المجتمعي

فرق المساءلة الشبابية

وسَّعت المؤسسة في العام 2024 من نطاق عملها مع فئة الشباب وقامت بالعمل مع فرق المساءلة الشبابية في عشر مناطق إضافية في ثلاث محافظات مختلفة (محافظة الخليل، محافظة بيت لحم، ومحافظة سلفيت)، والتي تم تشكيلها وتدريبها في عام 2024. ليصبح عدد فرق المساءلة الشبابية 15، وتضم تلك الفرق في عضويتها 134 شابًا وشابة، منهم 48 من ذوي الإعاقة.

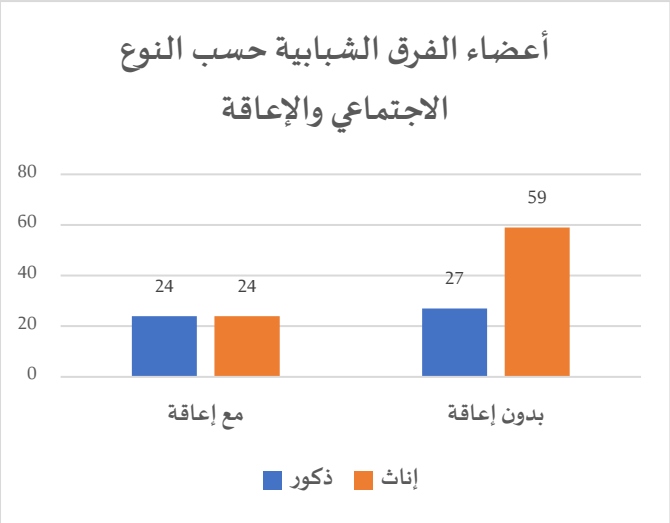

وقامت المؤسسة بتشكيل هذه الفرق من خلال التعاون الوثيق والتنسيق مع الهيئات المحلية، والمؤسسات القاعدية والنشطاء المجتمعيون. وقد تم إشراك هذه الفرق في برامج تدريبية مكثفة شملت مواضيع عدة منها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحماية من العنف، والبحث التشاركي وجمع البيانات، والمناصرة، والتفعيل المجتمعي، والمساءلة المجتمعية، والتسويق الرقمي. وبلغت عدد الايام التدريبية 11 يومًا تدريبيًا لكل فريق.

في العام 2024، استكملت الفرق الشبابية تنفيذ **5 مبادرات** مجتمعية، هدفت إلى تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمجتمعية، وتعديل السلوك المجتمعي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، في خمس تجمعات في محافظة الخليل (السموع، الظاهرية، الشيوخ، بيت أمر وبيت أولا)، واعتمدت الفرق الشبابية في تصميمها للمبادرات في مجتمعاتهم على التوصيات في الملفات التعريفية لواقع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تم إعدادها في المرحلة الاولى من البرنامج. ووصل إجمالي المشاركين في أنشطة الفرق الشبابية من مبادرات مجتمعية في المناطق الخمسة المذكورة إلى **936** شخصًا شاركوا في الأنشطة المجتمعية (الترفيهية، والمناصرة، والرياضية)؛ منهم **258** شخصًا من ذوي الإعاقة (**128** أنثى و**130** ذكرًا).

ضمن تدريبات بناء القدرات للفرق الشبابية

ساهمت هذه المبادرات في **تعزيز الإدماج، وتحسين الخدمات، وزيادة وعي المجتمع**، مما يعكس التزام المؤسسة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في الحياة العامة.

مشاركة فريق المساءلة الشبابي في جلسات المساءلة مع أصحاب المصانع في بيت اولا- الخليل

وقد تعددت أفكار المبادرات ووسائل تنفيذها، فتنوعت ما بين مبادرات تسلط الضوء على قضية حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل في بيت أولا، من خلال زيارات مساءلة لأرباب العمل حول تطبيق قانون العمل الفلسطيني المتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ تدريب ريادة الأعمال والاستعداد الوظيفي لشباب وشابات ذوي/ ذوات إعاقة، وتركيب محطات انتظار موائمة في الشارع لتسهيل الانتظار للطلاب والموظفين.

مشاركة الأطفال معوبدون إعاقة في نشاطات ترفيهية توعية حول حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الاجتماعية

مشاركة أمهات أشخاص ذوي إعاقةونساء ذوات إعاقة في تدريب الاسعاف الاولي واليوم الطبي المفتوح في الظاهرية

مشاركة أطفال معوبدون إعاقة في اليوم الرياضي الدامج في الشيوخ

مشاركة أطفال معوبدون إعاقة في المخيم الصيفي في السموع

البيت الزراعي- بيت أولا- مشروع مجتمعي لتوفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة

وفي إطار التمكين الاقتصادي المجتمعي، نظّمت مؤسسة "قادر" لقاءات مجتمعية في المناطق المستهدفة لتحديد الأولويات الاقتصادية من خلال مشاريع مجتمعية تهدف إلى خلق فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وشهدت هذه اللقاءات حوارًا تشاوريًا مع أصحاب العلاقة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وذووهم، والمؤسسات الفاعلة في البلدات المستهدفة، وممثلو البلديات الشريكة، ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تحديد الاحتياجات الملحة ووضع خطط تنموية مستدامة. وقد أسفرت هذه اللقاءات عن بلورة عدة مبادرات، من بينها **مشروع البيت الزراعي في بيت أُولا**، الذي سيتم تنفيذه بالتعاون مع بلدية بيت أُولا، ليكون أول مشروع مجتمعي يهدف إلى تأهيل وتدريب وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تشغيله تحت إدارة جمعية الرحمة. ويجري حاليًا إعداد خطط العمل والتسويق تمهيدًا لإطلاقه رسميًا في عام 2025.

أكشاك منزه وملاهي بلدية الظاهرية كمشاريع اقتصادية لتوفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة

علاوةً على ذلك، تم دعم تجهيز **كشكين في منتزه وملاهي بلدية الظاهرية**، ليتم تخصيصهما مباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يساهم في دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية داخل البلدة. كما تُجرى حاليًا دراسات لتمويل مشاريع مجتمعية إضافية، تمهيدًا لتنفيذها خلال العام القادم.

التفعيل المجتمعي من خلال تحسين إمكانية الوصول للمرافق العامة في البلدات المستهدفة

تجهيز زاوية ألعاب موائمة في حديقة بلدية السموع للأطفال ذوي الإعاقة

وخلال اجتماعات التشاور المجتمعية، تم اختيار تدابير لتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمرافق العامة، مثل البلديات، والحدائق، والمدارس. وفي هذا السياق، نُفِّذت أعمال تأهيل ومواءمة للوحدة الصحية في بلدية السموع، كما تم تزويد حديقة البلدية بعدد من الألعاب الشمولية.

وبالمثل، تمت مواءمة وحدة صحية في مدرسة واد علي بالظاهرية لتكون أكثر ملاءمة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب تركيب درابزين حماية وتعديل الممرات في منتزه الظاهرية لضمان سهولة التنقل. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم وتركيب محطتي انتظار يسهل الوصول إليهما في بلدة

الشيوخ، بهدف دعم الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى أماكن انتظار مناسبة أثناء تنقلهم إلى المدارس والجامعات.

أمثلة على بعض المواءمات التي تم انجازها في المرحلة الأولى من استهداف مواءمات الأماكن العامة الخدماتية والترفيهية والتعليمية

لا تزال المواءمات الأخرى قيد التقييم الفني وتطوير المواصفات، ومن الجدير بالذكر انه هذه المواءمات يتم اختيارها من خلال مشاورات مجتمعية ووفق الحاجة الحقيقة في كل منطقة من المناطق المستهدفة.

إعداد دراسات تشخيصية لو اقع الأشخاص ذوي الإعاقةواحتياجاتهم

وخلال فترة التقرير، عملت مؤسسة قادر بالتعاون مع البلديات الشريكة ومشاركة فرق المساءلة الشبابية على جمع بيانات عن واقع الأشخاص ذوي الاعاقة من مختلف المؤسسات التعليمية والصحية والبلديات وأشخاص ذوي إعاقة وعائلاتهم و أفراد من المجتمع المحلي، وقد تم إعداد ملفات تعريفية لعشر مناطق جديدة في محافظات سلفيت وبيت لحم والخليل، وهي سلفيت، وكفر الديك، وتقوع، والعبيدية، وبني نعيم، وسعير، وبيت كاحل، وصوريف، وإذنا، وترقوميا، لتعكس الحقائق حول الخدمات ضمن القطاعات المختلفة وما يترتب عليها من احتياجات وأولويات، لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهكذا، فقد تكللت هذه العملية ببروز صوت الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم لجميع الأطراف وأصحاب العلاقة، ضمن ملفات تعريفية تعكس الواقع الحالي لهم ضمن مجتمعاتهم، وسيتم عرض نتائج هذه الملفات لاحقًا على مستوى الحافظات الثلاث بمشاركة ممثلين عن مديريات الصحة والتربية والتعليم والتنمية المجتمعية والعمل وممثلين عن مكاتب المحافظات.

اللقاء المجتمعي في صوريف لعرض نتائج البحث التشاركي والخروج بأهم التوصيات وأولويات التدخل ضمن الملفات التعريفية لواقع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة

منذ تبنّيها لمنهجية MOVE في العام 2010، تواصل مؤسسة قادر تعميم المنهجية، والإشراف على تطبيقها، لدى المؤسسات المجتمعية التي تستهدف الأطفال ذوي الإعاقات الحركية الشديدة والمركبة. وقد نجحت المؤسسة منذ ذلك الحين في تقديم الدعم الفني لسبع مؤسسات، منها ستة في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة.

وقد شمل الدعم الفني، تدريب كوادر المؤسسات والمراكز المستهدفة على المنهجية، وتقديم الإشراف الفني وزيارات المتابعة، بالإضافة إلى تزويد المراكز المستفيدة بالأدوات والمعدّات اللازمة لتطبيق المنهجية. وقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من التدخلات التأهيلية المبنية على منهجية MOVE 88 طفلًا وطفلة من أصل 402 طفلًا وطفلة ممن يتلقون خدمات التأهيل من قبل تلك المراكز، حيث تمكنت هذه المؤسسات والمراكز من إدماج 16 طفل/ ة في المدارس ورياض الأطفال، بشكل كلي أو جزئي.

لؤي: رحلة نحو الاستقلالية والأمل

في قرية "حتا" بمحافظة الخليل يقطن لؤي، طفل في الرابعة عشرة من عمره، يعيش مع إعاقة حركية ناتجة عن شلل دماغي، مما جعله يواجه صعوبات كبيرة في المشي، والنطق، وأداء المهام الحياتية الأساسية. كانت حياته مليئة بالعوائق بالمعيقات التي جعلت من التنقل والتفاعل مع من حوله أمرًا بالغ الصعوبة.

لكن في عام 2022، بدأ لؤي رحلته نحو التغيير عندما انضم إلى مركز الرحمة لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في بلدة بيت أولا في محافظة الخليل. في البداية، كانت التحديات التي يواجهها في المركز كبيرة، ولكنه بدأ يتلقى خدمات تأهيلية متنوعة مثل العلاج الطبيعي، والتربية الخاصة، وعلاج النطق. ورغم البداية البطيئة، بدأ لؤي يظهر تحسنًا تدريجيًا في مهاراته الحركية، وهو ما شكل نقطة فارقة في حياته.

ثم جاء عام 2023 ليحدث التحول الأبرز في حياة لؤي، عندما تم دمجه في برنامج MOVE "الحركة من أجل التعلم والحياة". هذا البرنامج، الذي يعتمد على فلسفة تركز على تحقيق أعلى مستوى من الاستقلال والحفاظ على كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة، منح لؤي فرصة جديدة في الحياة.

لم يكن هذا البرنامج مجرد مساعدة حركية فحسب، بل كان إطارًا يعزز من قدرات لؤي في الجلوس، والوقوف، والمشي، والاعتماد على نفسه. وفي ظل هذا البرنامج، تم تزويده بالأجهزة المساعدة التي ساعدته في تحسين مهاراته الحركية والوظيفية. والنتيجة كانت واضحة: فخلال عام من تطبيق البرنامج، أصبح لؤي قادرًا على الجلوس على كرسي صف عادي أثناء الأنشطة المدرسية، وتناول الطعام بشكل مستقل.

والأهم من ذلك، أن لؤي لم يعد فقط قادرًا على الحركة بشكل مستقل، بل أصبح أكثر تفاعلًا اجتماعيًا مع أقرانه. لقد بدأت ثقته بنفسه تتزايد، ليصبح أكثر قدرة على التواصل والمشاركة في الأنشطة اليومية. ومع مرور الوقت، لاحظت عائلته التحسن الكبير في سلوكه، حتى أن والدته قالت: "صار في حياة ونظام في حياة ابني اليومية. صار يحب يروح على المركز، ما كان هيك قبل."

أما الإنجازات التي حققها فريق مؤسسة قادر على مستوى بناء قدرات المراكز والمؤسسات، فنستعرضها فيما يلي حسب نوع التدخل:

أولًا: تدريب الطواقم المهنية في المراكز المستهدفة

استهدفت التدريبات التي تم تنفيذها خلال العام 2024 ما مجموعه 58 من المهنيين العاملين في المراكز المجتمعية والمؤسسات التأهيلية التي تطبق منهجية MOVE في الضفة الغربية وقطاع غزة . حيث تم تدريب الطواقم الفنية بما مجموعه 10 أيام تدريبية على منهجية MOVE، والتعامل مع الضغوط وحالات الطوارئ، والمفاهيم الأساسية للممارسات في كيفية التعامل مع الاطفال من ذوي الإعاقة.

تدريب طاقم جمعية الرحمة الخيرية حول منهجيةMOVE

ثانيًا: الإشراف الفني

تم تنفيذ ما مجموعه 52 جلسة إشراف ومتابعة فنية شملت المراكز المجتمعية في محافظتي الخليل وأريحا في الضفة الغربية سواء زيارة ميدانية او عن بعد، . وإلى جانب الإشراف والمتابعة الفنية لهذه المراكز، فقد شملت الزيارات كذلك بناء قدرات الكوادر المهنية التأهيلية حول كيفية تطبيق المنهجية ضمن المعايير والأسس المعتمدة، بما يشمل استخدام أدوات التقييم، ودليل المنهجية، ووضع الخطط التعليمة للأطفال لضمان الفعالية في الأداء وفي عملية الوصول للأهداف العلاجية والتي تمكن الأطفال ذوي الإعاقة من اكتساب المهارات الأساسية للجلوس والوقوف والمشي من أجل الوصول الى أقصى درجات الاستقلالية في المهارات الحياة اليومية. وقد استفاد من تلك الزيارات والتدريبات ما مجموعه 58 مهنيًا من العاملين في تلك المراكز بما يشمل أخصائيون اجتماعيون، وأخصائيو نطق ولغة، وعلاج وظيفي، وتربية خاصة وعلاج طبيعي. وتقدم هذه المراكز خدماتها لما مجموعه 402 طفلًا وطفلة، يعيشون مع إعاقات حركية شديدة يصاحبها إعاقات ذهنية تتراوح ما بين متوسطة وبسيطة، حيث تشكل نسبة الإناث منهم 22% مقابل 28% من الذكور.

الاشراف الفني لدعم فريق MOVE في قطاع غزة خلال العدوان 2024

فيما يتعلق بالإشراف الفني ودعم فريق MOVE في قطاع غزة خلال عدوان 2024، تم تنفيذ 240 جلسة إشراف ومتابعة فنية عن بُعد لفريق MOVE في قطاع غزة، والبالغ عدد أعضائه ست أعضاء. وكان الهدف من هذه الجلسات تعزيز مهارات الفريق في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الأزمات الطارئة، مع التركيز على الحفاظ على صحة الأطفال .تم توجيه الجهود لتوفير رعاية صحية ونفسية مناسبة للأطفال، بما يتماشى مع احتياجاتهم الخاصة في ظل الظروف الصعبة والطارئة.

تم تحديد أولويات التدخل الأساسية لضمان استقرار صحة الأطفال وتوفير الرعاية اللازمة لهم .تم تأمين الغذاء المناسب للأطفال كأولوية قصوى، مع التركيز بشكل خاص على توفير الغذاء الذي يعد ضروريًا لصحتهم .إضافة إلى ذلك، كانت الحاجة لتوفير الحفاضات بشكل مستمر من الأولويات نظرًا لنقصها وارتفاع أسعارها، مما أثر بشكل كبير على توفير الرعاية المناسبة للأطفال في بيئاتهم.

فريق MOVE غزة – تدريب على مهارات الاستقلالية في الشرب"

إلى جانب ذلك، لم يكن من الممكن إغفال أهمية تقديم العلاج الطبي والتأهيل المستمر والضروري للأطفال لتجنب تفاقم حالتهم الصحية .تم التركيز على توفير التدخلات الطبية اللازمة لضمان عدم تدهور الحالة الصحية للأطفال، خاصة في ظل غياب بعض الخدمات الطبية بسبب الوضع الطارئ في المنطقة .من خلال هذا العمل المستمر، سعى الفريق إلى ضمان الحفاظ على صحة الأطفال في بيئات غير مستقرة صحيًا.

فيما يتعلق بالجانب الأسري، عمل الفريق بشكل مكثف على تدريب الأسر لتمكينهم من تقديم رعاية أفضل للأطفال، حيث تم التركيز على تعليمهم كيفية التعامل مع الغذاء، الحفاظ على النظافة الشخصية، وتعلم وضعيات الجلوس السليمة لتجنب المضاعفات الصحية لاطفالهم.

فريق MOVE غزة – تمارين للحد من صعوبة البلع والمضغ

من خلال هذه المتابعات، تم وضع خطط فردية لـ 27 طفلًا/ة كانوا مقيمين في "بيت المحبة والسلام" قبل العدوان. نتيجة لنزوحهم إلى مراكز الإيواء، تمكن فريق MOVE من إعادة التواصل معهم وتنفيذ جلسات تأهيلية وتدخلات طبية لهم ولأسرهم. تركزت هذه التدخلات على تعزيز رعايتهم الصحية والنفسية، مما أسهم في تحسن ملحوظ في حالاتهم رغم العدوان والظروف الصعبة التي يعيشونها.

"رحلة أمل وتحدي في وسط الظلام"

اجتمعت آلام حرب الإبادة، والنزوح والفقدان مع الشلل الدماغي الذي كانت تعيش معه الطفلة نادين، من شمال قطاع غزة ، البالغة من عمرها اثني عشر عامًا .نادين، كسواها من سكان القطاع ذوي الإعاقة، ممن كانت آثار حرب الإبادة عليهم مضاعفة، نزحت مع أسرتها ملتجأة لكنسية في شمال القطاع، ظنًا من الأسرة أن يد الإبادة لن تطال أماكن العبادة .لكن ما حصل كان بعكس تلك التوقعات؛ فقد قصفت الكنيسة، واستشهدت في تلك العملية شقيقة نادين .نادين، الطفلة يتيمة الأم، خسرت فردًا آخر من أسرتها أيضًا، مما ضاعف من عزلتها، والتي طالما عايشتها قبل الحرب لفقدانها القدرة على مهارات الحركة والكلام، فجاءت الحرب، والنزوح والفقدان، لتعمق من عزلتها .

جلسة تدريب على الوقوف والمشي

والدها، الذي يعتصره ألم قلة الحيلة، واصل ألمه بصمت؛ فإلى جانب ألم الفقد، كان يتألم على صغيرته، وهو يدرك أن حرب الإبادة لم تترك أي بنية مدنية وخدمية على حالها، بما يمكنه من تقديم بصيص أمل لطفلته في إحدى مراكز التأهيل .

تحسن ظروف معيشة العائلة بعد تلقي الخيمة

ولكن الحياة قد تفاجئ المرء حتى في أحلك الظروف .لم يكن الوالد يعلم أن الكنيسة التي نزح إليها ينزح فيها أيضًا فريق MOVE؛ وهكذا، ولد الأمل من حلكة الظلام . تواصل الوالد مع الفريق، وفعلًا، شرع الفريق في تطوير خطة تأهيلية علاجية للطفلة؛ فتلقت العلاج الطبيعي والوظيفي على مدى عام .وبالفعل، بدأت نادين تقف، ثم تخطو، ثم أضحت قادرة على مشاركة الأطفال النازحين لعبهم .إن الخدمات التي تلقتها نادين من قبل الفريق في قطاع غزة لم يساعدها فقط على الحركة والكلام، بل ساعدها على تجاوز الآثار النفسية والاجتماعية، فأصبحت الطفلة على أعتاب حياة جديدة، لم تختبرها من قبل .

يقول الوالد :" الحرب دمرت حياة الجميع، لكن من وسط هذه المأساه حظيت نادين بفرصة حياة".

فريق MOVE غزة

واستجابة للوضع القائم في القطاع، تم توسيع شبكة العلاقات مع المنظمات الإنسانية والمؤسسات الحكومية والشركاء المحليين في قطاع غزة لضمان توفير الدعم للأطفال ذوي الإعاقة. في هذا السياق قام الفريق بتطوير ملف شامل يضم 20 مؤسسة تقدم خدمات إغاثية، وتأهيلية وطبية، مما سهل تحويل الأطفال إلى المؤسسات المتخصصة حسب احتياجاتهم الفردية وسرّع من تقديم الدعم. كما تم تحديث قائمة الحالات دوريًا وإدخال حوالي 502 حالة جديدة من ذوي الإعاقة في مراكز النزوح، مع تعزيز التنسيق بين الفرق لتلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر فعالية في ظل الظروف الصعبة.

فريق غزة – توعية الأسر حول كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة

فريق غزة - فعالية للرجال عن العنف المبني على النوع الاجتماعي

فريق غزة - أنشطة ترفيهية وتعليمية للأطفال

فريق غزة - أنشطة التفريغ والدعم النفسي للنساء

أما على صعيد الأنشطة المجتمعية، فقد تم تنظيم 36 ورشة توعوية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وتعزيز الوعي بحقوقهم واحتياجاتهم في حالات الطوارئ. شملت الورشات مواضيع مثل إجراءات الحماية والسلامة، العنف المبني على النوع الاجتماعي، والدعم النفسي للنساء ذوات الإعاقة وأسرهن. كما تضمنت جلسات توعوية صحية حول التغذية السليمة والنظافة الشخصية، إضافةً إلى ورشات عن الأمن والسلامة وطرق الوقاية من المخاطر. وهدفت هذه الأنشطة إلى تعزيز قدرة الأسر والمجتمع على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة، مما يساهم في تحسين جودة حياتهم في ظل الظروف الطارئة. وفي إطار تقديم الدعم النفسي المستمر، تم تنفيذ 17 نشاطًا من أنشطة التفريغ والدعم النفسي داخل مركز الإيواء "طاقات"، حيث تم دعم جميع الفئات المستهدفة في المركز وتقديم الرعاية النفسية لهم، مما ساعد في تخفيف الضغوط النفسية وتحسين حالتهم العاطفية في تلك الأوقات الصعبة.

ثالثًا: دعم المراكز بالأجهزة والأدوات المتخصصة:

في عام 2024، قدمت المؤسسة دعمًا ماديًا لمراكز MOVE شمل الأجهزة والأدوات التعليمية والألعاب الحسية الخارجية والداخلية، بقيمة إجمالية بلغت 60041, ألف دولار. تم تقديم هذا الدعم لخمسة مراكز للأطفال ذوي الإعاقة بهدف تعزيز قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة.كما خضعت المراكز الخمسة لتقييم شامل للاحتياجات، بهدف تحديد المعدات والمستلزمات اللازمة، وشمل ذلك أجهزةMOVE ، أدوات تعليمية وحسية، ومستلزمات التأهيل لضمان تحسين مستوى الخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة.

مركز بلدية السموع المجتمعي – تجهيز الغرفة الحسية داخلية

مركز بلدية يطا المجتمعي – تجهيز صف التوحد بالألعاب التعليمية والاثاث

مركز بلدية يطا المجتمعي – تجهيز منطقة للألعاب الحسية

رابعًا: تعزيز الشراكات لتعميم استخدام منهجية MOVE

تم توسيع وتعزيز شبكة العلاقات المحلية مع المؤسسات التأهيلية والمراكز التي تعمل في نطاق الخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة. حيث تمكن الفريق خلال هذا العام من تقديم أكثر من استشارة وزيارة تقييمية لبعض المؤسسات التي ترغب بتضمين منهجية MOVE ضمن خدماتها المقدمة،

من ناحية أخرى، واصل الفريق التعاون والعمل مع الجامعات الفلسطينية (جامعة بيت لحم وجامعة القدس) لإدماج منهجية MOVE ضمن منهاج التدريس حول الإطار النظري والعملي للمنهجية ضمن المنهاج التعليمي لطلبة اقسام العلاج الطبيعي والوظيفي. وتم خلال هذا العام استهداف مجموعة من الطلبة من جامعة بيت لحم حيث شارك 35 طالب/ ة من طلبة العلاج الوظيفي السنة ثالثة في التعرف على منهجية MOVE وتطورها في فلسطين .

وخلال فترة التقرير، رسخت المؤسسة تطبيق نماذج الشمول، وكان قطاع التعليم هو المستهدف هذه المرة. ولهذا الغرض، استهدفت قادر مدرستين تتبعان للبطريركية اللاتينية في كل من بيت جالا وبيت ساحور. وتمحور الغرض من وراء تطوير هذا النموذج في خلق بيئة تعليمية شاملة وتعزيز قدرات المعلمين والإداريين على تطبيق ممارسات التعليم الجامع.

قامت المؤسسة بتطوير دليل معايير المدرسة الشاملة، وتم تطوير أدوات لتقييم المدارس وفق معايير المدرسة الشاملة. وضمت عملية التقييم إشراك طواقم المدرستين المستهدفتين، والطلاب وأولياء أمورهم. وبعد تنفيذ التقييم، تم تطوير خطط تدخل مفصلة لكل مدرسة على حدة لمعالجة فجوات الشمول، كما تم بموازاة ذلك عقد ثماني جلسات توعوية استهدفت (36) من كوارد المدرستين، ضمت المعلمين، والإداريين والأخصائيين الاجتماعيين، كما تم تطوير وتوزيع المواد التوعوية والإرشادية حول التعليم الجامع في المدارس الفلسطينية.

وقد خلصت عمليات التقييم للمدرستين إلى أن أبرز الفجوات التي تعيق الشمول في البيئات المدرسية الخاضعة للتقييم قد تمثلت في نقص الموارد الضرورية، مثل غرف الموارد والمستشارين التربويين، مما يحد من قدرة المدارس على توفير بيئة تعليمية دامجة فعالة. كما أن هناك حاجة ملحة لتدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم الجامع ، حيث أبدى البعض ترددًا حول قدرتهم على تطبيقه بفعالية. إضافة إلى ذلك، تفتقر المدارس إلى سياسات واضحة تدعم التعليم الجامع وتضمن استدامته، مما يعيق تنفيذ ممارسات شاملة تستجيب لاحتياجات جميع الطلاب. تجدر الإشارة أن قادر ستعمل خلال المرحلة المقبلة على تنفيذ الأولويات في المدرستين بحسب الخطط المفصلة التي تم إعدادها لكلتا المدرستين بالإضافة الى استهداف مدارس أخرى في إطار تعميم النموذج.

3. برنامج الحماية

يهدف برنامج الحماية إلى الحد من كافة أشكال التميز والتهميش والعنف واللامساواة بين الجنسين للأطفال والنساء والشباب ذوي الإعاقة، وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء، والفتيات، والأطفال، لخدمات الحماية من العنف القائم على أساس الإعاقة والنوع الاجتماعي. ولهذا الغرض، تقوم المؤسسة بتقديم جملة من خدمات الحماية، والتوعية، ومأسسة الشمول لدى مقدمي خدمات الحماية من المؤسسات الأهلية والمؤسسات القاعدية ولا سيما النسوية.

التوعية المجتمعية حول الحماية من العنف

نفّذت مؤسسة قادر خلال العام 2024 (42) لقاءً توعويًا بالتعاون مع 35 من المؤسسات القاعدية والفرق الشبابية في محافظتي الخليل وبيت لحم، شارك فيها 617 شخصًا مع وبدون إعاقة من كلا الجنسين من أفراد المجتمعات المحلية المستهدفة. وقد هدف اللقاءات إلى رفع مستوى الوعي حول الحماية من العنف القائم على نوع الجنس والإعاقة.

وفي إطار رفع مستوى الوعي، وبموازاة الانشطة التوعوية من جلسات وورش، تحرص المؤسسة على توظيف وسائط النشر المرئية والمسموعة والمطبوعة خدمة لنفس الغرض، إما مباشرة أو من خلال عضوية المؤسسة بالائتلافات ذات الصلة، كمنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة. فخلال فترة التقرير، تم إنتاج وتوزيع مواد توعوية متنوعة، شملت ملصقات، منشورات، دفاتر، وحقائب قماشية تحتوي على معلومات ورسائل حول أشكال العنف وخدمات الحماية والتحويل التي تقدمها المؤسسة. كما تم إنتاج فيديو للترويج لخط المساعدة الخاص بقادر، إلى جانب مقاطع مصورة توثق الحملات التوعوية وقصص النجاح في عدة مناطق، بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من النساء.

وإلى جانب ذلك، عملت المؤسسة على توظيف الإذاعات المحلية لنشر الوعي؛ فكجزء من مشاركتها في حملة (16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة) أنتجت المؤسسة ومضة إذاعية تسلط الضوء على معاناة النساء، وخاصة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في حالة الحرب. كما تمت استضافة قادر في العديد من البرامج الحوارية الإذاعية، لتسليط الضوء على الآثار المترتبة للعدوان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة على الأشخاص ذوي الإعاقة، كما وتطرقت إلى أوضاع النساء والفتيات ذوات الإعاقة في حالة الحرب.

نظرًا لأهمية الحد من العنف القائم على نوع الجنس والإعاقة وتعزيز الصحة النفسية، تم تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي استناداً إلى تقييم أولي للاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء والفتيات المستهدفات، و وضع خطة تدخل شاملة. وعليه تم تقديم خدمات الإرشاد النفسي الاجتماعي الفردي لـ 79 امرأة وفتاة، من بينهن 26 من ذوات الإعاقة. وتم تنفيذ هذه الجلسات بالتعاون مع مختلف المؤسسات الأهلية والأندية النسوية في المجتمعات المحلية المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد جلسات إرشاد نفسي اجتماعي جماعية، شارك فيها 806 شخصًا من بينهم 774 انثى، و32 ذكر، منهم 139 شخص من ذوي الإعاقة.

الاستجابات الإنسانية الطارئة:

في ظل محدودية أو انعدام الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإغاثية الطارئة للأشخاص ذوي الإعاقة، نظرًا لغياب مبدأ شمول الإعاقة في تخطيط وتنفيذ برامج الاستجابة، وإلى جانب تسليطها الضوء على الواقع الإنساني والحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات الطوارئ، حرصت المؤسسة خلال فترة التقرير على تصميم وتنفيذ تدخلات مستجيبة تراعي من ناحية تلبية الاحتياجات الطارئة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، ولا سيما في قطاع غزة ومحافظات شمال الضفة الغربية، وتمكين مقدمي الخدمات من مؤسسات قاعدية وأهلية وأممية على تضمين مبدأ الشمول ضمن خططهم واستجاباتهم.

وضمن هذا السياق، تم نشر خط المساعدة المجاني في قطاع غزة، لتقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي. كما وتم العمل على إعداد طرود غذائية، وحقائب الكرامة، وأجهزة مساعدة، ومستهلكات طبية في محافظات الضفة الغربية، بهدف مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم المتضررين من العدوان الإسرائيلي. وقد تم توزيع 40 طرد غذائي في بيت أولا، والظاهرية، بالتعاون مع نادي نسوي بيت اولا، جمعية الرحمة الخيرية – بيت اولا، ونادي نسوي الظاهرية. وتم التحضير لبدء توزيع طرود غذائية وحقائب إنسانية وأدوات مساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والأسر المتضررة من العدوان في محافظة، وسيتم ذلك مطلع العام 2025.

خط المساعدة المجاني

استقبل خط المساعدة المجاني خلال فترة التقرير 155 مكالمة هاتفية، قُدمت من خلالها خدمات الدعم النفسي والتشبيك مع مؤسسات الحماية، بما في ذلك التحويل لمقدمي الخدمات القانونية للنساء والفتيات المعرضات للعنف. شكّلت الإناث النسبة الأكبر 107 مكالمات، من نساء مع وبدون إعاقة وأمهات وزوجات لأشخاص ذوي إعاقة، مقابل 48 مكالمة من الذكور. كما تمت إحالة 10 حالات إلى برامج متخصصة داخل مؤسسة قادر، خاصة التمكين الاقتصادي، ما يؤكد الحاجة لتعزيز التكامل بين خط المساعدة والبرامج المختلفة، خاصة في ظل التحديات التي تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الوصول إلى خدمات الحماية.

بناء قدرات المؤسسات القاعدية

تبعًا للعمل الدوري مع مؤسسات المجتمع المحلي بهدف تمكينها بما يمكنها من تقديم خدمات شاملة وموائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، تم تطوير أداة تهدف لقياس مستوى الشمول والتضمين للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة داخل المؤسسات المجتمعية، وتحديدًا لنادي نسوي بيت أولا، نادي نسوي ترقوميا، نادي نسوي صوريف، نادي نسوي الظاهرية، وجمعية الرحمة الخيرية. وقد هدفت عملية التقييم للكشف عن الفجوات والثغرات لدى المؤسسات الشريكة في مجال الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة. وتمت مشاركة نتائج الأداة مع المؤسسات القاعدية، لاستخدامها في عملية التعديل على طبيعة ونهج العمل، وتم تطوير خطط فردية للنوادي المستهدفة تهدف لزيادة شمول الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

وكانت قضية غياب المواءمات الفيزيائية من بين الفجوات التي أبرزها التقييم، وعليه، تم تنفيذ مواءمات فيزيائية في كل من نادي نسوي بيت أولا، ونادي نسوي صوريف، بهدف تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة داخل مباني الأندية. وتمت أعمال المواءمة بالتعاون مع البلديات في المناطق المذكورة، وتم تطبيقها تبعًا للعديد من الزيارات الميدانية بالشراكة مع خبراء مختصين في تصميم المواءمات الفيزيائية.

تعزيز مشاركة الأطفال

اجتماعات مجلس الأطفال

في إطار التزام مؤسسة قادر بتعزيز مشاركة الأطفال في برامجها، تم إعادة تشكيل مجلس أطفال خاص بالمؤسسة في منطقة بيت لحم، حيث يتألف من 10 أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عامًا، بمن فيهم أطفال من ذوي الإعاقة. شارك المجلس في ثلاثة أيام تدريبية تناولت موضوعات الصون والحماية، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجها، إضافة إلى حملات المناصرة.

كما تم إشراك المجلس في استشارات تتعلق ببرامج وتدخلات المؤسسة المرتبطة بحقوق الأطفال، حمايتهم، وتعزيز مشاركتهم. علاوة على ذلك، ساهم أعضاء المجلس في مناقشة القرارات الإدارية الرئيسية لضمان انسجامها مع حقوق الأطفال وفعاليتها في تلبية احتياجاتهم. وفي هذا السياق، صمم المجلس مبادرة مجتمعية تصب في مصلحة الاطفال وسيتم تنفيذها خلال العام المقبل.

علاوة على ذلك، تم تشكيل ثلاث فرق أطفال في جنوب الضفة الغربية، تضم 55 طفلًا، وتوزعت هذه الفرق في بيت أولا، صوريف، والشيوخ في محافظة الخليل.

ويتألف كل فريق من 15-20 فتى وفتاة، مع وبدون إعاقة، تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عامًا. تهدف هذه الفرق إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمعات المحلية في تلك المناطق، من خلال التركيز على حقوق الأطفال والأطفال ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والحماية، بالإضافة إلى تعزيز وصولهم وتنقلهم. وقد تم تنظيم 12 ورشة عمل تدريبية ودورات توعية للفرق الثلاث حول قضايا الحماية، وحقوق الأطفال، وحقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وكذلك حول المبادرات المجتمعية، بواقع 4 ورش لكل فريق. وفي ختام هذه الورش، تم تطوير فكرة مبادرة مجتمعية تهدف إلى تلبية احتياجات الأطفال في كل منطقة، وسيتم العمل على تنفيذ هذه المبادرات خلال العام القادم، بالإضافة إلى تشكيل عدد إضافي من فرق الأطفال في مناطق جديدة.

تدريبات فرق الأطفال

4. برنامج المناصرة والمساءلة

تُمثل المناصرة والمساءلة مجال عمل رئيسي عبر برامجي في المؤسسة، ويهدف أولًا إلى تحسين مواءمة السياسات والتشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الالتزام بها من قبل المؤسسات الرسمية ذات الصلة، بما يشمل تعزيز المشاركة الفعالة للمؤسسة في الآليات التعاقدية للأمم المتحدة وذلك بهدف المتابعة الفعالة لتطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة من قبل دولة فلسطين، ومن جهة ثانية، يهدف إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمؤسسة في الآليات غير التعاقدية للأمم المتحدة والأطر الدولية الأخرى ذات الصلة لتعزيز المساءلة وسبل الانتصاف الفعّال للأشخاص ذوي الإعاقة استنادا للقانون الدولي الإنساني والقانوني الجنائي الدولي.

وفي هذا الإطار، تعمل المؤسسة على مراجعة السياسات والتشريعات الوطنية وتحليلها، وإعداد أوراق سياساتية، ورصد وتوثيق الانتهاكات، وإعداد الدراسات والتقارير حول قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم حملات مناصرة ومساءلة مجتمعية، وإعداد تقارير خاصة بالأمم المتحدة، ومراقبة التزام دولة فلسطين بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المنضمة لها، وغيرها من التدخلات في إطار المناصرة والمساءلة المحلية والدولية.

خلال العام 2024، تركزت تدخلات المؤسسات في إطار المساءلة والمناصرة على الصعيد المحلي والدولي وفق ما يلي:

المناصرة المحلية

إعداد دراسة تحليلية حول **"شمول الإعاقة في قطاع الحكم المحلي في ضوء التزام التشريعات الفلسطينية بالاتفاقيات الدولية واستحقاقاتها"**، حيث جاءت هذه الدراسة كخطوة أولى أساسية لإعداد ورقة سياساتية شاملة حول شمول الإعاقة في قطاع الحكم المحلي استنادا إلى التشريعات الفلسطينية ذات الصلة بقطاع الحكم المحلي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتزامات دولة فلسطين في إطار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك بهدف تحديد أهم المشكلات والفجوات التي تعيق أو تحد من شمول الإعاقة في قطاع الحكم المحلي، واقتراح تدخلات سياساتية لتطوير/مواءمة التشريعات والسياسات والإجراءات والممارسات القائمة على الشمول والمنسجمة مع المعايير الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث سيتم العمل على الورقة السياتية في العام 2025.

تقرير حول أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – رصد الانتهاكات والتحليل القانوني والمساءلة والإنصاف

يستند التقرير للأدلة الموثوقة من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المستقلة علاوة على توثيق عشرات الإفادات من الضحايا وشهود العيان في قطاع غزة من قبل الفريق الميداني للمؤسسة قادر الذي عمل على مدار عدة شهور على توثيق الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية في قطاع غزة ظروف شديدة الخطورة.

يقدم التقرير عرضًا مُفصّلًا للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وتحليلًا قانونيًا بالأدلة الموثوقة على صور الجرائم الدولية التي استهدفت السكان المدنيين والأعيان المدنية في قطاع غزة، مع التركيز على أثرها على الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، بالاستناد للقانون الإنساني الدولي، وقواعد القانون الإنساني العرفي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، وتحليل وتحديد صور الجرائم الدولية التي ارتكبت في غزة ودعمها بتقارير لجان التحقيق وتقصي الحقائق الدولية التي شكلت إثر الهجمات العسكرية السابقة على غزة منذ عام 2006 وصولًا للعدوان الأخير المستمر منذ السابع من أكتوبر 2023.

وقد تم ارسال التقرير في صورة بلاغ رسمي للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كما تم ارساله بشكل رسمي إلى الفريق القانوني التابع لدولة جنوب أفريقيا في الدعوى المُقامة ضد دولة الاحتلال بشأن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، والمقررين الخواص والمقررة القطرية، واللجان المعنية بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق الدولية الدائمة، والمؤسسات الدولية والمحلية والحقوقية.

الآليات التعاقدية للأمم المتحدة – اللجان المعنية بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

- **إعداد تقرير شامل بشأن تقريري دولة الاحتلال للجنة حقوق الطفل**

قامت المؤسسة بإعداد ورفع تقرير شامل إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة بشأن التقريرين الدوريين الخامس والسادس المدمجين اللذين قدمتها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة للجنة حقوق الطفل، بشأن أوضاع الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، وبخاصة الأطفال ذوي الإعاقة، منذ السابع من أكتوبر 2023.

المشاركات المحلية والإقليمية والدولية في إطار جهود المناصرة والمساءلة

- المشاركة في الاجتماع الذي نظمته **لجنة التحقيق الدولية** بتاريخ 12حزيران/ يونيو 2024 لاستعراض تقريرها المقدم إلى الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، وتبادل وجهات النظر مع اللجنة الدولية حول مضمون التقرير وولاية اللجنة والتصورات المستقبلية.
- المشاركة في لقاء مع **منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ونائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط** بتاريخ 15تشرين الأول 2024 لمناقشة حالة حقوق الإنسان والتصورات المستقبلية، وذلك في ضوء العدوان المستمر على الأرض الفلسطينية المحتلة وبخاصة في غزة منذ السابع من أكتوبر 2023. ولقاء خاص مع مستشار المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بتاريخ 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، لتقييم مسودة خطة التعافي المبكر في قطاع غزة، وبما يشمل آليات المساءلة وأنظمة العدالة وسيادة القانون في دولة فلسطين.
- المشاركة في إحاطة المقررين الخواص حول **و اقع النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال بين الحماية والمساءلة الدولية** الذي نظمته وزارة شؤون المرأة في رام الله بتاريخ 9 أيلول/ سبتمبر 2024
- المشاركة في المؤتمر الدولي حول دور المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز واحترام ودعم حقوق الطفل الفلسطيني الذي نظمته وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين والمملكة الأردنية وجامعة الدول العربية بتاريخ 20-21 تشرين ثاني 2024 في الأردن، وقد قدمت المؤسسة ورقة شاملة حول **"و اقع حقوق الأطفال الفلسطينيين ذوي الإعاقة تحت الاحتلال الإسر ائيلي"**
- المشاركة في مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصحة المراهقين والذي عُقد في الفترة ما بين 30 أيلول لغاية 2 تشرين أول 2024 في الإسكندرية بمشاركة منظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء المنطقة إلى جانب مؤسسات دولية وأممية، وقد شاركت المؤسسة بورقة بحثية حول الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين/ات من ذوي الإعاقة - التمكين والشمول، أُعدت خصيصا لغايات المؤتمر.
- المشاركة في ورشة عمل تشاورية حول **برنامج تمكين استجابة دولية شاملة وعادلة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة** المُنفذ من قبل UNWOMEN ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالنيابة عن

فريق الأمم المتحدة، حيث تم تقديم مداخلة حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة توصيات لجان الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

- شاركت المؤسسة بصفتها عضوًا في الشبكة النسوية العربية للمجتمع المدني، في عملية المراجعة الإقليمية للتقرير الموازي حول مدى التقدم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين 30+ في المنطقة العربية، مع التركيز على إدماج الإعاقة.

تعزيز أداء المؤسسات الرسمية وفق التزاماتها بموجب التشريعات النافذة

- **تدريب متخصص حول شمول الإعاقة في تشريعات وسياسات وإستر اتيجيات الحكم المحلي**

نظمت مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي **ورشة تدريبية متخصصة** لمدة 3 أيام في شهر آذار وحزيران 2024 حول **شمول الإعاقة في تشريعات وسياسات وإستر اتيجيات الحكم المحلي**، شارك فيها أكثر من **20** من مدراء وممثلي الإدارات العامة والوحدات ذات العلاقة، وهدفت الورشة إلى تعزيز المعرفة لدى المشاركين والمشاركات حول المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، والتعرف على واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ارتباطًا بالحكم المحلي وأبرز الفجوات في منظومة الحقوق، وتعميق المعرفة والاطلاع لدى المشاركين حول منظومة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء التشريعات الفلسطينية والسياسات الوطنية والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واستحقاقاتها.

- **تدريب الطو اقم المهنية في وزارة الصحة حول تشخيص القدرات الذهنية للأطفال**

في إطار الشراكة المستمرة بين مؤسسة قادر ووزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية بهدف تطوير جودة خدمات التشخيص والتقييم للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية، استمرت المؤسسة في تنفيذ برنامج التدريب والإشراف الفني المتخصص للطواقم المهنية في وزارة الصحة والذي اشتمل على المفاهيم الأساسية لتشخيص القدرات الذهنية وأدوات التشخيص. وقد شارك في برنامج التدريب والإشراف 48 من كوادر الوزارة من أطباء نفسيين، وأخصائيين نفسيين، وعاملين اجتماعيين.

اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة

أحيت "قادر" اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يُحتفل به سنويًا في 3 ديسمبر، عبر تنظيم فعالية بعنوان: "**في اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، رسالة من فلسطين إلى العالم - صامدون وسنبقى**" بالشراكة مع النادي الثقافي العربي الأرثوذكسي – بيت ساحور، وبالتعاون مع جمعية الملاذ الخيرية، ومركز الواحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية الاتحاد النسائي العربي – بيت ساحور، ومؤسسة معًا للحياة.

فعاليات اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة

ويأتي هذا النشاط، الذي بلغ عدد المشاركين فيه نحو **700**، لتذكير المجتمع الدولي بأن الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين لا يُستثنون فقط من عمليات المشاركة، بل يُحرمون أيضًا من حقهم الأساسي في الحياة، في ظل صمت دولي متواصل.

وتأكيداً على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد حرصت المؤسسة على تضمين عروض فنية وثقافية ورياضية دامجة أبرزت إمكانيات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وشكلت مساحة للتعبير والتضامن.

تطوير القدرات لدى طاقم المؤسسة

خلال عام 2024، شارك موظفو المؤسسة في سلسلة من التدريبات وورش العمل التي ركزت بشكل أساسي على بناء قدراتهم في مجالات متعددة، من بينها إدارة الضغط النفسي وتعزيز المرونة النفسية، والرعاية الذاتية ووضع حدود مع الآخرين، والتعريف بسياسة الصون، إضافة إلى تدريبات متخصصة حول القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما شارك بعض الموظفين في ورش متقدمة تناولت تعزيز فهم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مشاريع التعليم في حالات الطوارئ، إلى جانب حضور مؤتمر حول تعزيز التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في فلسطين. تم تنفيذ هذه التدريبات بالشراكة مع عدد من الجهات، أبرزها مؤسسة حاكيني، ومؤسسة قادر، ومنظمات دولية مثل Humanity & Inclusion، حيث عقدت معظم الورش في مقر المؤسسة، وأخرى عبر الإنترنت أو في مواقع خارجية مثل الهلال الأحمر في رام الله. وتنوعت مدة التدريبات بين يوم ويومين، وقد شارك عدد من الموظفين في أكثر من تدريب خلال العام، مما يعكس التزام المؤسسة بتطوير قدرات كوادرها في مجالات الحماية النفسية والقانونية والإنسانية وفقًا لأولويات العمل الإنساني والتنموي.

إصدارات وبحوث

- دراسة تحليلية حول **"شمول الإعاقة في قطاع الحكم المحلي في ضوء التزام التشريعات الفلسطينية بالاتفاقيات الدولية واستحقاقاتها".**
- تقرير حول **"أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – رصد الانتهاكات والتحليل القانوني والمساءلة والإنصاف".**
- تقرير شامل إلى **لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة** بشأن التقريرين الدوريين الخامس والسادس المدمجين اللذين قدمتها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة للجنة حقوق الطفل.
- ورقة شاملة حول **"واقع حقوق الأطفال الفلسطينيين ذوي الإعاقة تحت الاحتلال الإسرائيلي"**
- ورقة بحثية لمؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لصحة المراهقين حول **"حول الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين/ات من ذوي الإعاقة - التمكين والشمول"**

إعـــلام

استمر العمل خلال العام 2024 بموجب الخطة الإعلامية الاستراتيجية لمؤسسة قادر لتسليط الضوء على أنشطة المؤسسة وإنجازاتها، سواء على مستوى الأنشطة، أو المناصرة والحشد، أو تسليط الضوء على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة ولا سيما في ظل استمرار تدهور الواقع الأمني والسياسي. ولهذا الغرض، وظفت وحدة الإعلام كافة وسائط النشر لنشر المواد المرئية، والمطبوعة. وقد شهدت منصات المؤسسة ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد المتابعين مقارنة بالعام الماضي، خاصة على منصة إنستجرام.

على مستوى المواد المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واصلت المؤسسة خلال فترة التقرير تكثيف نشر المواد الإعلامية التي تواكب حالة الطوارئ المتواصلة بسبب استمرار حرب الإبادة على قطاع غزة، والحصار والتضييق الكبير على الضفة الغربية والقدس. وهدفت المادة الإعلامية على هذا المستوى إلى إطلاع المجتمع المحلي والعربي والدولي على

الانتهاكات التي تمارس بحق الفلسطينيين وخاصة الفئات المهمشة من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوعية الفئات الأكثر تأثرًا بتبعات حالة الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، كونهم الفئة الأكثر تأثرًا بتلك الانتهاكات.

على صعيد أخر، تمكنت وحدة الإعلام والاتصال خلال العام 2024 من تغطية كافة فعاليات ونشاطات المؤسسة في مختلف المناطق، وإنتاج مواد إعلامية تعبر عن عمل المؤسسة وتزيد معرفة الجمهور به، خاصة من خلال المواد المرئية. وضمن هذا السياق، بلغ عدد منشورات المؤسسة على موقع الفيسبوك Facebook 138 منشورًا تناولت تغطية ما مجمله 80 نشاطًا من الأنشطة البرامجية للمؤسسة، و27 فيديو، و40 إعلان/تصميم، و6 بودكاست. أما على منصة انستجرام Instagram، فقد نشرت المؤسسة 106 بوست موزعة كالتالي: 66 تغطية نشاط، 19 فيديو قصير، 20 إعلان. إضافة إلى نشر 187 ستوري إنستغرام وفيسبوك، في حين تم نشر 52 بوست بواقع: 26 نشاط، 7 فيديو، 19 إعلان على منصة لنكد إن LinkedIn

مقارنة بالعام الماضي، زاد عدد متابعي إنستغرام من 1177 متابع ل 2118 متابع، بنسبة زيادة 79.95%، فيما زاد عدد متابعي فيسبوك من 5400 متابع ل 6822 متابع، بنسبة زيادة 26.33%

اما على مستوى المواد المطبوعة، فقد تم خلال فترة التقرير تصميم وطباعة 11 مطبوعة، وأهمها دراسة حول واقع الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الحرب في قطاع غزة، حيث تم الترويج لهذه الدراسة على نطاق واسع ووزعت على مجموعة من دوائر صنع القرار والمؤتمرات والمؤسسات الأممية وآليات الأمم المتحدة.

وعلى مستوى المواد المرئية، أنتجت مؤسسة قادر خلال فترة التقرير 16 مادة مرئية منوعة، 3 منها من إنتاج متعاقدين خارجين و13 من إنتاج فريق المؤسسة. وساعدت المواد المرئية في زيادة عدد متابعي المؤسسة على منصات التواصل الاجتماعي، وتعريفهم بنطاقات عمل المؤسسة.

وإلى جانب الإنتاج المرئي والمطبوع، نفذت وحدة الإعلام تغطية لأكثر من 66 تدريبًا في محافظتي الخليل وبيت لحم؛ فقد استفاد من هذه التدريبات حوالي 50 شخصًا، 35% منهم من الأشخاص ذوي الإعاقة، من أعضاء فرق المساءلة الشبابية.

كما وقدمت وحدة الإعلام تدريبًا في وسائل التواصل الاجتماعي، تناول كيفية إدارتها، والأمن الإلكتروني، ومقدمة في التصوير الفوتوغرافي، ومقدمة في مونتاج الفيديو، بواقع 14 ساعة تدريبية لفرق المسائلة الشبابية في: سعير، بني نعيم، صوريف، بيت كاحل، ترقوميا تقوع والعبيدية، حيث شارك في التدريبات 65 شابًا وفتاة منهم حوالي 30 من الأشخاص ذوي الإعاقة. من ناحية أخرى، استفاد 24 متدربًا ومتدربةً من مشاركي برنامج التمكين الاقتصادي ممن تلقوا الدعم لإنشاء مشاريع صغيرة على تدريب في مجال التسويق الإلكتروني لمساعدتهم في تطوير مشاريعهم القائمة لتعزيز ديمومتها. كما وفرت وحدة الإعلام في مؤسسة قادر تدريب عملي لثلاثة طلاب من طلاب كلية الإعلام في جامعة بيت لحم وكلية طالیثا قومي، وذلك في إطار مذكرة تفاهم بين المؤسسة والجامعة بهدف توفير مساحة للطلاب للتعرف على البيئة العملية للعمل، من خلال تدريبهم على التصوير والمونتاج والكتابة وغيرها، وتمت هذه التدريبات بصورة جيدة جدًا، واستفاد منها الطلاب والمؤسسة على حد سواء. أما على صعيد التدريبات التي تلقاها مسؤول الإعلام والاتصال في مؤسسة قادر، فقد شارك في مجموعة من التدريبات مع شركاء المؤسسة وداعميها، تمحورت موضوعاتها حول: الأمان الرقمي، والنوع الاجتماعي والإعلام، والذكاء الاصطناعي وغيرها.

التحديات

على الرغم من أن التحديات التي واجهتها المؤسسة خلال العام 2024 لم تختلف – بطبيعتها – عن تلك التي واجهتها خلال العام السابق، إلا أنه كان من الملفت زيادة نطاق تلك التحديات وحجمها خلال فترة التقرير.

التحديات الميدانية واللوجستية:

شهدت الضفة الغربية تصاعدًا في الإغلاقات العسكرية وعرقلة حرية الحركة والتنقل، حيث ارتفع عدد الحواجز العسكرية والبوابات التي أقامتها سلطات الاحتلال على مداخل المدن والقرى والمخيمات إلى ما يزيد عن 900 حاجز حتى بداية العام 2025. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على تنفيذ الأنشطة الميدانية، حيث واجه الفريق الميداني صعوبة متزايدة في الوصول إلى المجتمعات المستهدفة، مما استدعى إعادة جدولة الأنشطة أو تعديل مواقع وطريقة تنفيذها، وأدى في بعض الحالات إلى إلغاء بعض التدخلات المخططة أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى.

الوضع السياسي والإنساني المتدهور:

استمر وضع الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما فرض تحديات إضافية على العمل الإنساني والتنموي. فقد أدت الاعتداءات المتواصلة والعمليات العسكرية في مختلف المناطق، خاصة في شمال الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، وزيادة القيود المفروضة على عمل المؤسسات المحلية والدولية. كما أدى تزايد أعداد الشهداء والجرحى وحالات التهجير القسري إلى رفع مستويات الحاجة إلى الخدمات الطارئة والدعم النفسي والاجتماعي، مما شكل ضغطًا متزايدًا على الموارد المتاحة للمؤسسة وشركائها.

التحديات التمويلية والاقتصادية:

في ظل تصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية عالميًا وإقليميًا، واجهت المؤسسة تحديات مرتبطة بتراجع التمويل المتاح للمشاريع التنموية، خاصة تلك المتعلقة بحماية وتمكين الفئات الأكثر ضعفًا، كالأشخاص ذوي الإعاقة والنساء. كما فرضت الأزمة المالية المستمرة التي تمر بها السلطة الفلسطينية ضغوطًا إضافية على الوضع الاقتصادي العام، وبالتالي على اختلاف أولويات الفئات المستهدفة، مما جعل التدخلات التي توفر لهم دخلًا يساعدهم على تجاوز الوضع المعيشي الصعب أكثر أولوية بالنسبة لبعض المشاركين من جلسات التفريغ النفسي، على سبيل المثال.

الاستجابة للتحديات وتكييف البرامج:

في مواجهة هذه التحديات، سعت قادر إلى تبني استراتيجيات تكيفية لضمان استمرارية العمل وتحقيق الأثر المرجو. شمل ذلك اعتماد أساليب بديلة لتنفيذ الأنشطة، مثل استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى المستفيدين، والتنسيق مع الشركاء المحليين لتعزيز المرونة في تنفيذ المشاريع. كما عززت المؤسسة جهود المناصرة والتنسيق مع الجهات الدولية لتسليط الضوء على أثر هذه التحديات على الفئات المستهدفة، بهدف ضمان استدامة التدخلات وتحقيق نتائج ملموسة رغم الظروف الصعبة.

الشركاء والداعمون

العضوية في الائتلافات والتحالفات

منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة
Palestinian Non-Governmental Organization Against Domestic Violence Against Women (Al Muntada)

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية
for Community Development
QADER

مبنى مكتبة بيت جالا العامة، شارع حديقة السلام، بيت جالا، فلسطين
تلفاكس: 2749767 (2) 970+ | صندوق بريد: 246
www.qader.org | info@qader.org | www.portal.qader.org